ديوان الجريدة الرسمية
Official Gazette Bureau

تقرير الإنجاز
2023

ديوان الجريدة الرسمية
Official Gazette Bureau

تقـرير الإنجاز
2023

تقـرير الإنجاز 2023

ديوان الجريدة الرسمية
Official Gazette Bureau

الإشراف العام على التقرير

المستشار ريم أبو الرب

رئيس ديوان الجريدة الرسمية

فريق إعداد التقرير

أ. سماح صوالحة أ. آية فريحات أ. شروق عزام

التدقيق اللغوي

أ.سماح قبها أ. أروى اللحام

التصميم والطباعة

شركة فكرة للخدمات التجارية والاعلامية

جميع الحقوق محفوظة © 2023

فخامة السيد الرئيس

محمود عباس

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية
ورئيس دولة فلسطين

المستشار ريم أبو الرب

رئيس ديوان الجريدة الرسمية

كلمة رئيس الديوان

يشـرفني أن أضـع بيـن أيديكـم تقرير الإنجـاز للعـام 2023 لديـوان الجريدة الرسـمية الـذي يعـد حصاد ثمـار عام كامـل من تضافـر الجهود والطاقـات والقدرات البشـرية المؤهلـة والإمكانيـات لتحقيـق عـدة إنجـازات بمـا ينسـجم مـع أجنـدة السياسـات الوطنيـة والأولويـات الوطنيـة وبرنامـج الحكومـة برؤيـة قياديـة شـبابية، فقـد بدأ الديـوان مرحلة جديدة بعد صدور القرار بقانون رقم (33) لسـنة 2022م بشـأن ديوان الجريـدة الرسـمية وتنفيـذ اختصاصـات الديوان الواردة فـي المادة (4) منـه، لتحقيق رؤيتـه ورسـالته وأهدافه الاسـتراتيجية، متخطيًـا العقبـات والتحديات التـي واجهتنا مـن خلال التنسـيق والتعاون مـع كافة الجهات الشـريكة وجهود موظفـي الديوان.

يسـلط هـذا التقريـر الضـوء على أهـم الإنجـازات التـي حققها الديـوان خـلال الفترة التـي يغطيهـا التقرير والتي تعد اسـتمرارًا لإنجازات الديوان خـلال الأعوام المنصرمة، وتأتـي هـذه الإنجـازات ضمن محاور عمله الرئيسـة والمشـاريع التطويريـة التي عمل عليهـا وتحققـت نتائجهـا فـي نهاية هـذا العام تحـت رعايتكـم وقيادتكـم الحكيمة، إضافـة إلـى تمكـن الديوان من الانطـلاق بتنفيذ مشـروعين تطويرييـن: يتمثل الأول بالتشـريعات السارية عبر الحقب التاريخية، والثاني بمسـابقة البحث العلمي القانوني. حيـث تهدف هذه المشـاريع إلى خدمـة المواطن الفلسـطيني أولًا.

وفـي ظـل العدوان الغاشـم علـى قطاع غـزة والضفة الغربية اسـتمر الديـوان بإنجاز مهامـه وفق خطتـه التنفيذيـة، وتحقيق الإنجازات فـي ظل هذه الظـروف العصيبة التي تمـر بها دولتنـا الحبيبة.

وفـي الختـام، نؤكـد على التزامنا المسـتمر بالأولويـات الوطنية والسـير بخطى ثابتة نحـو المشـروع الوطنـي المتمثل بطريق الحرية والاسـتقلال بـإذن الله.

والله ولي التوفيق

قائمة
المحتويات

الملخص التنفيذي	13
المقدمة	17
أولًا: اختصاصات الديوان	18
ثانيًا: رؤيتنا	19
ثالثًا: رسالتـنا	19
رابعًا: الإطار القانوني الناظم لعمل الديوان	20
خامسًا: قيـمنا	20
سادسًا: الأهداف الاستراتيجية	21
سابعًا: المرجعيات الاستراتيجية	21
ثامنًا: فريقنـا	22
تاسعًا: إحصـائيات	23
عاشرًا: أهم الإنجازات لعام 2023م	24
إحدى عشر: اللجان الداخلية	25
اثنا عشر: ما نسعى لإنجازه في عام 2024م	25
إنجازات الديوان	27
الأهداف الاستراتيجية للديوان	31
الهدف الأول: المساهمة في تعزيز البيئة القانونية في الدولة	33
الهدف الثاني: المساهمة في نشر المعرفة القانونية	39
الهدف الثالث: تعزيز العلاقات مع الشركاء	49
الهدف الرابع: الاستثمار في البناء المؤسسي للديوان	65
مشاريع تطويرية	81
مشروع التشريعات السارية عبر الحقب التاريخية	83
مشروع مسابقة البحث العلمي القانوني – الدورة الأولى للعام 2023م	85
مشروع بريل للأشخاص المكفوفين	86
مشروع تفعيل وإصدار مجلة قانونية محكمة	87
الديوان في صور	89
الفرص والتحديات	92
الملاحق	95

الملخص التنفيذي

ديـوان الجـريدة الرسـمية
Official Gazette Bureau
States of Palestine
Official Gazette Bureau

شـهد الديـوان خـلال هذه الفتـرة التي يغطيهـا التقريـر تغيرات وتطـورات أثرت بشـكل إيجابـي على أداء الديوان، فعلى الصعيد القانوني صدر قرار بقانون رقم (33) لسـنة 2022م بشـأن ديوان الجريدة الرسـمية الـذي نـص علـى أن ديـوان الجريـدة الرسـمية مؤسسـة قانونية متخصصـة يتمتـع بالشـخصية الاعتبارية والذمـة المالية والأهلية القانونية لمباشـرة الأعمـال والتصرفات لتحقيق أهدافه، واعتبـر الديوان الخلف القانوني لديوان الفتوى والتشـريع، وصدور مرسـوم رئاسـي بتعيين الأسـتاذة ريم أبو الرب رئيسًـا للديوان كقيـادة شـبابية ذات خبـرة فـي العمـل الحكومي الذي أثر بشـكل جلـي علـى أداء الديـوان وإنجازاته التي حققهـا خلال هـذه الفترة.

يعـد هذا التقرير الوثيقة الرسـمية الأولى التي رصدت إنجازات الديوان خـلال الفترة الواقعة بين (1/7/2022م - 31/12/2023م)، ويحتـوي علـى كافـة المعلومـات والبيانـات الخاصـة بهـذه الإنجـازات، وعلـى الرغـم من قلـة الموازنـة السـنوية إلا أن الديـوان حقق خـلال هذه الفتـرة إنجازات من خـلال موظفيه وإداراتـه ووحداته وفقًـا لخطة اسـتراتيجية تلبـي رؤية وتطلعات الديـوان، فبعد أن أصبح التخطيط الاسـتراتيجي مطلبًا أساسـيًا فـي أي مؤسسـة تـم الانتهـاء مـن الخطـة الاسـتراتيجية لديـوان الجريـدة الرسـمية (2024 - 2026) تنفيـذًا لرؤيـة الحكومـة بإعداد خطة اسـتراتيجية برؤية قطاعية، ومن أهـم هذه الإنجازات تعزيز الهوية المؤسسـاتية مـن خـلال خطـة إعلاميـة، حيث أصبحـت وسـائل الإعلام ومواقـع التواصـل الاجتماعـي من ضـرورات الحياة وهـي بمثابـة حلقـة الوصـل بيـن كل مؤسسـات ومقومات ومكونـات البنـاء المجتمعي، كما تطـرق التقرير إلـى المشـاريع التطويريـة التـي هدفت إلى تعزيز الديـوان ودعم سياسـات تطويره وخلق قاعـدة بيانات تلبي احتياجات الفئة المسـتهدفة من هذه المشـاريع، حيث تم العمل على (مشـروع حصر التشـريعات السـارية عبر الحقـب التاريخيـة، مشـروع مسـابقة البحث العلمـي القانوني – الدورة الأولى، مشـروع بريل، دبلـوم الصياغة القانونية).

إن هـذه الإنجـازات مـا كانـت لتتحقـق إلا من خـلال كادر متخصص يتـم تأهليه باسـتمرار وفقًـا لاحتياجاته من خـلال خطـة تدريبيـة معتمـدة، والعمـل علـى تحسـين بيئـة العمل بكافـة جوانبهـا، وتحفيـز هذا الـكادر على العطـاء وتعزيـز انتمائـه مـن خـلال اختيار الموظـف المثالي في كل شـهر، ومنـح مكافآت سـنوية للموظفين وفقًـا لنظـام منـح المكافـآت لموظفـي الخدمة المدنيـة رقم (21) لسـنة 2022م.

اتخـذ الديـوان عـدة إجـراءات فـي مجـال الإصـلاح الإداري والمالي منسـجمة مع أجنـدة الإصـلاح الحكومي، فنجـاح أي مؤسسـة مرتبـط بمدى الخطوات التـي يتم اتخاذها في مجـال الإصـلاح الإداري والمالي، وتتمثل هـذه الخطـوات في تبسـيط الإجراءات وتحديـد المسـؤوليات والصلاحيات.

وفـي ذات السـياق قـام الديـوان باتخـاذ عدة إجـراءات لتحسـين إجـراءات العمل لديـه من خلال أدلـة العمل الداخليـة، إضافـة إلـى إعـداد دليـل ديـوان الجريدة الرسـمية وفـق النمـوذج القياسـي الموحد للمؤسسـات الحكوميـة، وانتهـى الديوان من إعداد سـجل المخاطر للديوان بعد عدة ورش عمـل واجتماعات بهدف تحديد مجموعـة المخاطـر الكامنـة في الديـوان وتقييمها وإعـداد الإجراءات الرقابيـة في حالة حدوثهـا بهدف الحد منهـا أو التقليـل من الآثار الناتجة عنها التي تؤثر بشـكل مباشـر فـي تحقيق أهداف الديـوان أو أدائه لمهامه.

ويسـتعرض التقريـر الخطـة التدريبية التي تعتبر ذات أهمية كبيرة، حيث إنها لا تسـاعد فقـط على زيادة كفاءة الموظفيـن؛ بل تسـاعد أيضًا في رفع الروح المعنويـة لدى الموظفين.

وتـم إعـداد التقريـر وفـق منهجيـة محـددة مـن خـلال وضـع الأهـداف الاسـتراتيجية وإدراج الإنجـازات التي تـم تحقيقهـا لـكل هـدف، كما تضمـن التقريـر معلومات وبيانـات تتميـز بالدِقـة والواقعية التي تسـاهم في اسـتخراج مؤشـرات أداء الديـوان خـلال الفترة التـي يغطيهـا التقرير.

المقدمة

يعتبر الديوان مؤسسة قانونية مستقلة ضمن مؤسسات الدولة، يتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات لتحقيق الأهداف والمهام الملقاة على عاتقه، ويتمتع الديوان بالاستقلال الإداري والمالي، وله موازنة مالية مستقلة تظهر كمركز مالي مستقل في الموازنة العامة للدولة ويتمتع بكافة الإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية وفقًا للتشريعات النافذة، ويتكون الديوان من رئيس وعدد كافٍ من شاغلي الوظائف الإشرافية والتنفيذية ضمن التخصصات الفنية والإدارية.

منذ اللحظة الأولى لصدور القرار بقانون رقم (33) لسنة 2022م بشأن ديوان الجريدة الرسمية الذي يعد خلفًا لديوان الفتوى والتشريع الذي أنشئ منذ (20) عامًا بموجب القرار الرئاسي رقم (286) لسنة 1995م، وصدور قرار رقم (61) لسنة 2022م بشأن تعيين الأستاذة ريم أبو الرب رئيسًا لديوان الجريدة الرسمية، بدأ الديوان بالسير بخطى التحديث والتطوير ورؤى وسياسات واضحة تنسجم مع الأولويات الوطنية ضمن إطار المهام والاختصاصات الموكلة إليه والواردة في المادة (4) من القرار بقانون.

ومع اعتبار الديوان مؤسسة من مؤسسات الدولة التابعة لفخامة الرئيس، اعتمدت رئيس الديوان مجموعة من السياسات والإجراءات المهنية تهدف لتهيئة بيئة عمل ووضع آليات ومنهجيات عمل واضحة وذات فعالية ورفع الكفاءات لخلق قيادات شبابية قادرة على قيادة الديوان التي تهدف إلى نجاح الإصلاح الإداري والمالي.

أولًا: اختصاصات الديوان

مع صدور القرار بقانون رقم (33) بشأن ديوان الجريدة الرسمية حددت المادة (4) منه صلاحيات واختصاصات الديوان التي تبلورت بالآتي:

- إبداء الرأي القانوني على مشاريع التشريعات الواردة إلى الديوان من الجهات ذات العلاقة.
- صياغة مشاريع التشريعات المحالة إلينا من الجهات ذات العلاقة.
- المساهمة في مواءمة التشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.
- التدقيق القانوني للتشريعات المحالة للنشر في الجريدة الرسمية.
- إعداد وإصدار الجريدة الرسمية بشكل دوري ومنتظم لتمكين الكافة من الاطلاع على التشريعات، وهي الأداة الرسمية لنشر التشريعات الصادرة عن الجهات المختصة في دولة فلسطين، ويتم نشر الجريدة الرسمية ورقيًا وإلكترونيًا، سواء أكان عددًا عاديًا أم عددًا ممتازًا بناءً على طلب مجلس الوزراء أو ديوان الرئاسة.
- تحديث وتطوير المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية الذي يعد أول قاعدة بيانات قانونية رسمية إلكترونية.
- إعداد الدراسات والبحوث القانونية المتخصصة وتقديمها كأداة استرشادية لاستخدام صانع القرار.
- إصدار المجلة القانونية.

يتطلب التغيير للأفضل أسلوبًا وفكرًا جديدًا يسير بالتوازي مع التطورات التكنولوجية ويتناسب مع الاحتياجات الفعلية، وهذا ما تم مراعاته أثناء وضع وتنفيذ الخطة التنفيذية للديوان للعام 2024-2023م المتضمنة لعدد من الأنشطة والمهام الهادفة لإحداث نقلة نوعية بأداء الديوان وبناء منظومة تشغيلية فاعلة تتناسب مع المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه وما يسعى للوصول إليه خلال السنوات القادمة، حيث تم بذل العديد من الجهود وعدد من العمليات الإدارية والمالية لتنفيذها بشكل فعال، إضافة إلى العمل المستمر لتهيئة البنية التحتية للديوان لضمان الاستمرارية وتحقيق الجهوزية لتقديم أفضل الخدمات للمواطن بشكل مستدام.

ثانيًا: رؤيتنا

بيئة قانونية
وتشريعية مرقمنة
وذات جودة ومعززة
لسيادة القانون.

ثالثًا: رسالتنا

ضمان انسـجام المنظومـة القانونية مع السياسـة العامة في الدولـة وتطويرها وتوحيدهـا وفقًـا لنهـج تشـاركي وأداء مميز مـع كافـة الجهـات ذات العلاقة.

رابعًا: الإطار القانوني الناظم لعمل الديوان

ينظـم عمـل الديـوان مجموعـة مـن التشـريعات والقـرارات التـي تعتبـر الإطـار القانوني المحـدد لـدور واختصاصـات الديـوان، هي:

- قـرار بقانون رقم (33) لسـنة 2022م بشـأن ديـوان الجريدة الرسـمية الذي نص على إنشـاء ديـوان الجريدة الرسـمية ليكون خلفًا قانونيًـا لديوان الفتوى والتشـريع، الذي حـدد المهـام والصلاحيات في أحكام المـادة رقم (4).
- قـرار مجلس الوزراء رقم (1) لسـنة 2022م باعتماد المرجـع الإلكتروني قاعدة بيانات قانونية رسـمية لدولة فلسطين.
- قـرار رقـم (1) لسـنة 2022م بشـأن تحديـد بـدل الاشـتراك فـي الجريـدة الرسـمية وأسـعار بيعهـا وآليـة تحصيلها.

خامسًا: قيمنا

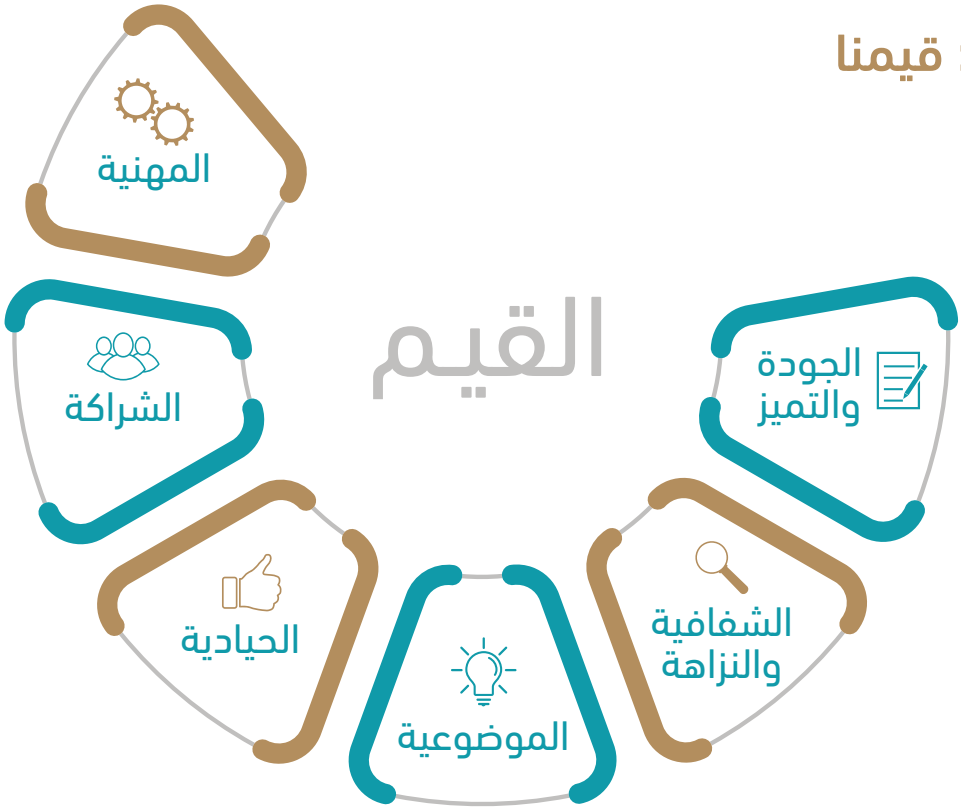

سادسًا: الأهداف الاستراتيجية

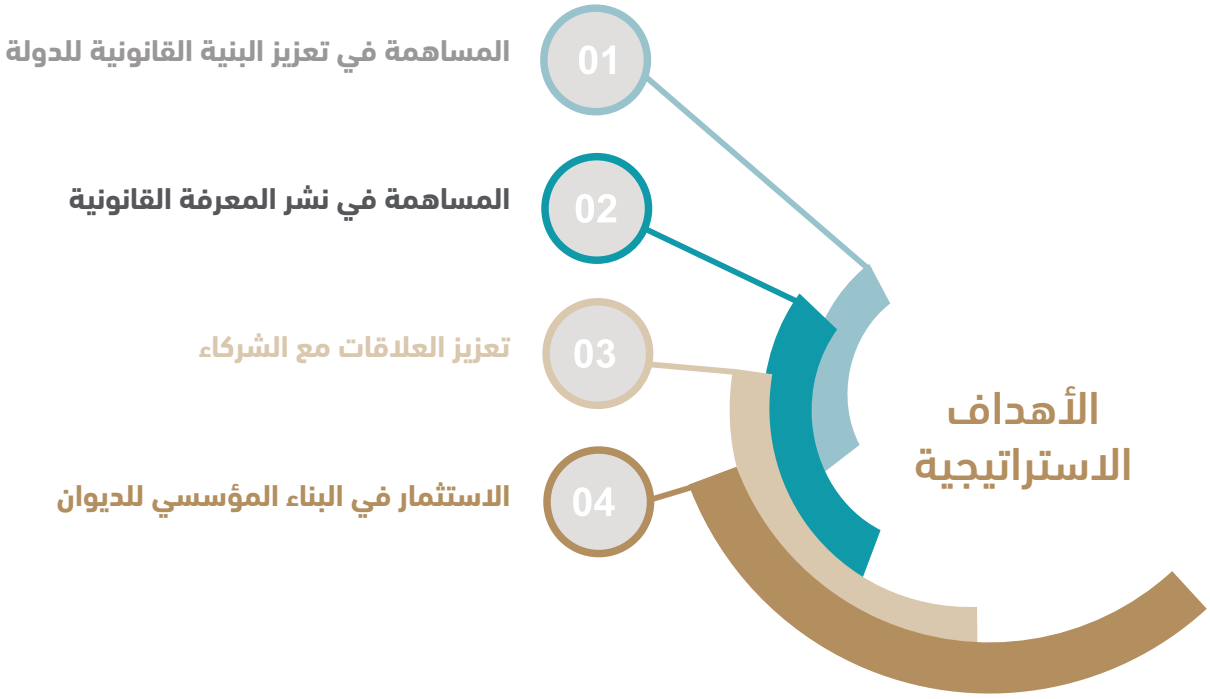

سابعًا: المرجعيات الاستراتيجية

ثامناً: فريقنا

إناث
61%

ذكور
39%

المؤهل العلمي

دكتوراة
4

ماجستير
15

بكالوريوس
28

دبلوم
4

ثانوية عامة
2

دون الثانوية
7

تاسعاً: إحصـائيـات

المتابعين لصفحة الديوان

الزائرين لصفحة الديوان

الزائرين للمرجع الالكتروني

عاشرًا: أهم الإنجازات لعام 2023

أعداد الجريدة الرسمية
18

دراسات وأبحاث
5

صياغة تشريعية
52

إبداء رأي قانوني
110

دورات تدريبية
10

مذكرات تفاهم
3

توفير تشريع على
المرجع الالكتروني
7,900

حكماً قضائياً على
المرجع الالكتروني
2,106

مسابقة البحث
العلمي القانوني
1

إحدى عشر: اللجان الداخلية

عدد اللجان الداخلية التي تم تشكيلها في عام 2023م من قبل رئيس الديوان بمشاركة فعالة من كافة موظفي الديوان سواء أكانت مالية أم إدارية أم فنية.

38 لجنة

اثنا عشر: ما نسعى لإنجازه في عام 2024م

إنجازات الديوان

انطلاقًا من اختصاصات الديوان القانونية التي حددها القرار بقانون رقم (33) بشأن ديوان الجريدة الرسمية، وتحقيقًا لرؤية الديوان المتمثلة في «بيئة قانونية وتشريعية مرقمنة وذات جودة ومعززة لسيادة القانون» بما يتماشى مع المبادرات الإصلاحية الواردة في أجندة الإصلاح الحكومي، جاءت هذه الرؤية ضمن الخطة الاستراتيجية التي أكدت على العملية التشاركية بين كافة إدارات ووحدات الديوان تحت إشراف رئيس الديوان.

يستعرض هذا التقرير الإنجازات التي حققها الديوان خلال الفترة ما بين 01/07/2022– 31/12/2023 والجهود التي بذلت في سبيل تحقيقها، وتأتي هذه الإنجازات انسجامًا مع الأولويات الوطنية وأجندة السياسات الوطنية والمرجعيات الاستراتيجية والخطة القطاعية لقطاع العدالة والخطط عبر القطاعية، والخطة الاستراتيجية للديوان.

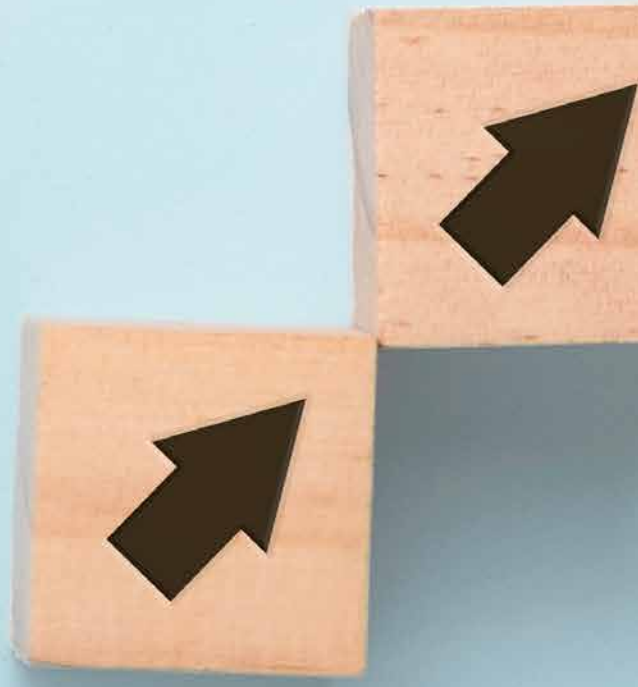

ويركـز التقريـر علـى أهم الإنجـازات على الصعيديـن الداخلـي والخارجي وفق محـاور اختصاصاته الرئيسـية المندرجـة فـي أهداف الديـوان الاسـتراتيجية للأعـوام 2023-2029، إضافة إلـى عدد من الإنجـازات التي حققـت علـى الصعيد الدولـي، والتأثير الإيجابي الذي حققتـه هذه الإنجازات لدى الشـركاء وعلى الجمهور.

ويسـلط التقريـر الضوء على المشـاريع التطويرية التي اسـتطاع الديـوان بفضل توجيهات رئيسـه الحصول على الاعتمـادات الرسـمية لهـا وفـق الأصول، وسـيعمل الديـوان عليهـا ضمن عمليـة تخطيطيـة ممنهجة تحقق الهـدف الرئيـس لهـا، التي تقع ضمن الرؤيـة الوطنية لأجندة السياسـات الوطنيـة من خلال المحاور الرئيسـية الآتية:

- **الطريق نحو الاستقلال.**
- **الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة.**
- **التنمية المستدامة.**

يعمل الديوان ضمن برنامجين مرتبطين بالأنشـطة والأهداف، هما: برنامج الخدمات القانونية والتشـريعية، والبرنامـج الإداري. وقـد أصـدر رئيـس الديـوان قـرار بتشـكيل مجموعـة إدارة التخطيط والموازنـة، وذلك وفقًـا لبـلاغ الموازنة المعتمد مـن وزارة المالية.

وتـم إدراج الأهـداف الاسـتراتيجية فـي إطار هـذه البرامج ووضع أنشـطة تتناسـب مع وصـف كل برنامج وفـق الآتي:

برنامج الخدمات القانونية والتشريعية

يسـعى هـذا البرنامـج لتحقيـق الهدفيـن الاسـتراتيجيين الأول والثانـي، حيـث يعمـل البرنامـج علـى تحقيـق الانسـجام التشـريعي من خلال دراسـة ومراجعة مشـاريع التشـريعات المحالة إليه من جهات الاختصاص للنشر وتدقيقهـا ومراجعتهـا قانونيًا للتأكد من عـدم مخالفتها لأحكام القانون الأساسـي والاتفاقيات والمعاهدات الدوليـة، ووضـع الملاحظـات الموضوعيـة والشـكلية علـى مسـودات التشـريعات الرئيسـية والثانويـة، كمـا يسـاهم البرنامـج فـي توحيد التشـريعات في دولة فلسـطين.

ويعمـل البرنامـج على إعداد وإصدار الجريدة الرسـمية إنفاذًا للتشـريعات ولتمكين الكافة من الاطلاع على التشـريعات، وضمـان الحق بالحصول على المعلومات التشـريعية، ويسـتمر البرنامج بالعمل على إعداد وتحديـث المراجع الإلكترونية بشـكل مسـتمر، وتطويـره بعد اعتمـاد المرجع الإلكترونـي كأول قاعـدة بيانات قانونيـة حكومية رسـمية، ويعمل أيضًا علـى إعـداد وإصـدار المنشـورات القانونية والمجلـة القانونية التي سـتضم أبحاث ودراسـات قانونيـة متخصصة، وعقد الورشـات والمؤتمرات القانونية.

البرنامج الإداري

يسـعى هـذا البرنامـج لتحقيـق الهدفين الاسـتراتيجيين الثالـث والرابـع، ويغطـي البرنامـج الإداري الإدارة العليا وكافة الإدارات والوحـدات، وهـم: الإدارة العامة للشـؤون المالية والإدارية، ووحدة التخطيط، ووحـدة الرقابة الداخلية، ودائرة العلاقـات العامـة والإعـلام، ووحـدة تكنولوجيـا المعلومـات وغيرهـا، التي تقـدم خدمات مسـاندة للإدارات الرئيسـة المتخصصة.

كمـا يغطـي البرنامج الإداري كافة الأنشـطة وبنـاء القدرات وكافة العمليـات وأعمال الصيانة والتطويـر لمبنى الديوان أو أجـزاء مـن هذا البناء الذي يحتـوي على مكاتب الإدارة العليا، وتلبية الاحتياجات اللوجسـتية والبشـرية لكافة الإدارات والوحـدات والدوائـر وغيرهـا، كمـا يغطـي كافـة خدمـات الدعـم غيـر المرتبطة مباشـرة بتقديـم الخدمات الأساسـية للمؤسسة.

ديـوان الجـريدة الرسـمية
Official Gazette Bureau
State of Palestine
Official Gazette Bureau

الأهداف الاستراتيجية للديوان

- المساهمة في تعزيز البيئة القانونية في الدولة.
- المساهمة في نشر المعرفة القانونية.
- تعزيز العلاقات مع الشركاء.
- الاستثمار في البناء المؤسسي للديوان.

الهدف الأول

المساهمة في تعزيز البيئة القانونية في الدولة

الهدف الأول

المسـاهمة في تعزيز البيئة القانونية في الدولة

- إبداء الرأي القانوني على مشاريع التشريعات.
- الصياغة التشريعية.
- التدقيق القانوني للتشريعات المحالة للنشر.
- المساهمة في إعداد مشاريع التشريعات.
- رفع قدرات القانونيين في الدوائر والمؤسسات الحكومية.

إن تعزيز البيئة القانونية هدف تسعى لتحقيقه كافة الدول من خلال مؤسساتهم القانونية ونقصد بها النظام القانوني بكافة مكوناته من تشريعات رئيسية وتشريعات ثانوية التي تنظم سلوكيات مجتمعية معينة وتحدد الحقوق والواجبات للمواطن، وفي سبيل تنفيذ هذا الهدف حقق الديوان عدة إنجازات ساهمت في ضمان جودة التشريعات وانسجام المنظومة القانونية مع سياسة الدولة بالتشارك مع الجهات ذات العلاقة.

وانسجامًا مع توجه الحكومة نحو الإصلاح الإداري وضمن رؤية رئيس الديوان، ساهم الديوان في الارتقاء بجودة التشريع لاسيما مشاريع التشريعات المتعلقة بالجانب الإداري والمالي، كتشريعات الأمن والقضاء والخدمة المدنية والإدارة العامة والمال العام، من خلال مراجعة مشاريع التشريعات مع القانون الأساسي وانسجامها مع التشريعات السارية، وصياغتها وفقًا لأصول الصياغة التشريعية السليمة ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية.

إبداء الرأي القانوني على مشاريع التشريعات

قام الديوان خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالعمل على إبداء رأي (107) مشروع تشريع محال من مجلس الوزراء، بعد أن تم دراسة مشروع التشريع للتأكد من وجود السند القانوني لإصداره ودراسة مدى انسجامه مع القانون الأساسي المعدل ومع غيره من التشريعات، وذلك من خلال الإدارة العامة للتشريع والشؤون القانونية، حيث يتم دراسة هذه المشاريع للتأكد من عدم وجود المخالفات الدستورية والقانونية إن وجدت، إضافة إلى مواءمتها مع الاتفاقيات الدولية، ووضع الملاحظات الموضوعية والشكلية وفق نموذج معتمد وضمن الإجراءات الإدارية المتبعة.

الصياغة التشريعية

يعمل الديوان منذ أكثر من عشرين عامًا على صياغة مشاريع التشريعات قبل المصادقة عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، وكان له دورًا كبيرًا في إعداد أدلة الصياغة التشريعية التي تم إعدادها من قبل جامعة بيرزيت ووزارة العدل.

وقد بلغ عدد مشاريع التشريعات التي تمت صياغتها خلال الفترة التي يغطيها التقرير (52) مشروعًا بين تشريع رئيس أو تشريع ثانوي، وذلك بالتعاون مع الجهة المرسلة لمشروع التشريع والجهة صاحبة التشريع، وضمن رؤية رئيس الديوان وسياساته الراسخة في دعم مؤسساتنا ومساهمتنا في بناء البيئة القانونية للدولة، تم التنسيق والتواصل مع أكثر من (10) مؤسسات للمساهمة في إعداد مشاريع تشريعاتهم من خلال لجان قانونية مشكلة من عدة جهات، لا سيما التشريعات الثانوية المتمثلة بالتعليمات والقرارات بالتنسيق والتشاور المستمر قبل المصادقة عليها من قبل الوزير بهدف رفع جودة هذه التشريعات.

واستكمالًا لرؤية رئيس الديوان تم التواصل مع عدد من الدوائر الحكومية للمساهمة في صياغة مشاريع التشريعات الثانوية التي تصدر عن رئيس الدائرة الحكومية، فقد عملت الإدارة العامة للتشريع والشؤون القانونية على صياغة (25) مشروع تشريع ثانوي، ومن أهم هذه الدوائر وزارة الصحة ووزارة الحكم المحلي.

التدقيق القانوني للتشريعات المحالة للنشر

نصت المادة (4) من القرار بقانون رقم (33) لسنة 2022م بشأن الجريدة الرسمية على اختصاصات الديوان ومن ضمنها دراسة التشريعات المحالة إليه من الجهات المختصة للنشر في الجريدة الرسمية واقتراح التعديلات القانونية واللغوية والفنية عليها بما يتفق وأحكام القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة وبما لا يغير من جوهرها والغاية المستهدفة منها بالتشاور مع الجهات المختصة وذات العلاقة تمهيدًا لنشرها، وبناءً على ذلك فقد تم دراسة (288) تشريع بين رئيس وثانوي من قبل الإدارة العامة للجريدة الرسمية من خلال التدقيق القانوني لهذه التشريعات والقيام بالمراجعة القانونية الموضوعية والشكلية لهذه التشريعات المراد نشرها في الجريدة الرسمية.

المساهمة في إعداد مشاريع التشريعات

ضمن رؤية رئيس الديوان الهادفة إلى رفع جودة التشريعات وضمان انسجامها مع القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة، تم التنسيق والتعاون مع الدوائر الحكومية في إعداد مشاريع التشريعات بشكل مشترك مما يساهم في دراسة مشروع التشريع بشكل مستفيض ووضع الملاحظات الموضوعية أول بأول، ويتم هذا التعاون عن طريق لجان قانونية مشتركة من الجهات ذات العلاقة أو من خلال اجتماعات ثنائية بين الديوان والجهة صاحبة التشريع، فقد شارك الديوان من خلال الإدارة العامة للتشريع والشؤون القانونية في عدد من اللجان القانونية لإعداد مشروع تشريع منذ اللحظة الأولى له، وبلغ عدد هذه التشريعات (12) تشريعًا، ولعل من أهم هذه التشريعات هو مشروع قانون الزراعة بالتعاون مع وزارة الزراعة، ونظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الذي تم نشره في العدد (201) بالتعاون مع وزارة الداخلية والأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الصحة، ومشروع قرار بقانون الإسعاف بالتعاون مع وزارة الصحة.

12
تشريعاً
تم المساهمة في إعدادها

رفع قدرات القانونيين في الدوائر والمؤسسات الحكومية

ضمن رؤية رئيس الديوان وانسجامًا مع الخطة الاستراتيجية عقد الديوان (10) دورات تدريبية تستهدف القانونيين العاملين في الدوائر والمؤسسات الحكومية نذكر منها وزارة النقل والمواصلات ووزارة العمل ووزارة الزراعة ووزارة الصحة في عدة مواضيع، لا سيما أسس إبداء الرأي القانوني على مشاريع التشريعات، وأساسيات الصياغة التشريعية، كما تم إنجاز تدريبًامتخصصًا لموظفي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ووزارة الداخلية والأجهزة الأمنية بهدف نشر المعرفة القانونية.

واستمرارًا في نهج التدريب ورفع القدرات القانونية في الدوائر الحكومية، عقد الديوان تدريبًا متخصصًا للقانونيين في وزارة التربية والتعليم بواقع (7) أيام تدريبية، وتناول التدريب بالإضافة إلى أساسيات إبداء الرأي القانوني على مشاريع التشريعات، وأساسيات الصياغة التشريعية والمرجع الإلكتروني، آليات تقديم الاستشارات القانونية.

وباعتبار أن الديوان مؤسسة من مؤسسات قطاع العدالة تم تنفيذ تدريبًا متخصصًا لعدد من مؤسسات قطاع العدالة استهدف الكادر القانوني العامل في كل من: وزارة العدل، والنيابة العامة، والمعهد القضائي الفلسطيني. وتم تسليم المتدربين شهادات فور الانتهاء من البرنامج التدريبي.

الهدف الثاني

المساهمة في نشر المعرفة القانونية

الهدف الثاني

المساهمة في نشر المعرفة القانونية

- الجريدة الرسمية.
- أتمتة الجريدة الرسمية.
- المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية.
- استنباط المبادئ القانونية.
- تدريبات حول المرجع الإلكتروني.
- لقاءات توعوية.
- بطاقات اعرف حقك.
- دراسات وأبحاث قانونية متخصصة.
- بروشورات.
- معرض فلسطين الدولي للكتاب.

تعتبر المعرفة القانونية فرعًا من فروع المعرفة الأخرى التي تلعب دورًا في تنظيم حياة المجتمعات، لذلك يجب أن يدرك المواطن حقوقه وواجباته مما يساهم في استقرار هذه المجتمعات ويساهم في إرساء العدل ويحقق سيادة القانون.

لذلك أصبح نشر المعرفة القانونية نهجًا معتمدًا لدى العديد من الدول يساهم في تطورها واستقرارها، وعليه فقد خصص ديوان الجريدة الرسمية ضمن أهدافه الاستراتيجية هدفًا خاصًا بالمساهمة في نشر المعرفة والثقافة القانونية لرفع الوعي المجتمعي وتوعية المواطن الفلسطيني بالتشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية، في كافة مجالات حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك بلغة بسيطة وواضحة سهلة الفهم، بهدف تحقيق المصلحة العامة، وعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال نشر أعداد الجريدة الرسمية، وإصدار المطبوعات القانونية، والمرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية، وعقد اللقاءات التوعوية وإعداد بطاقات اعرف حقك.

الجريدة الرسمية

تعتبر الجريدة الرسمية الأداة الرسمية لنشر التشريعات الصادرة عن الجهات المختصة من قوانين وقرارات وأنظمة وتعليمات وأحكام دستورية، وبعد صدور قرار بقانون رقم (33) لسنة 2022م بشأن ديوان الجريدة الرسمية، وضمن سياسة الديوان ورؤيته الجديدة المقرة من قبل رئيس الديوان، يتوجه الديوان إلى السير قدمًا نحو التطوير والبناء بما ينسجم مع ما ورد في القرار بقانون، لا سيما المادة (4) منه التي حددت اختصاصات الديوان ومن ضمنها إعداد وإصدار الجريدة الرسمية التي يتم فيها نشر كافة التشريعات الصادرة من الجهات ذات العلاقة، سواء بأعداد عادية أم ممتازة، ويتم نشرها وتوزيعها ورقيًا وإلكترونيًا، حيث أصدر الديوان من خلال الإدارة العامة للجريدة الرسمية والمطبوعات خلال الفترة التي يغطيها التقرير (16) عددًا عاديًا، وعددين ممتازين.

أتمتة الجريدة الرسمية

في إطار تسهيل إجراءات العمل على إصدار أعداد الجريدة الرسمية، انطلقت فكرة أتمتة الجريدة منذ أول مرحلة من إدخال المادة الواردة للنشر والتدقيق القانوني واللغوي وتصميم العدد وصولًا إلى مرحلة إصداره ونشره وفق برنامج إلكتروني يضمن التنفيذ السليم للإجراءات، وبالتالي إنجاز العمل بسهولة وخطوات أقل، وحفظ المادة وأرشفتها إلكترونيًا. إذ يخطو الديوان الخطوات الأخيرة لإطلاق البرنامج بعد انتهاء مرحلة تدريب الموظفين على استخدامه.

ومن ضمن إنجازات الديوان صدور قرار رقم (1) لسنة 2022م بتحديد بدل الاشتراك في الجريدة الرسمية وأسعار بيعها وآلية تحصيلها بعد عقد اجتماع بين رئيس الديوان ووزير المالية، وحدد القرار بدل الاشتراك في الجريدة الرسمية السنوي والنصف سنوي، كما حدد القرار سعر بيع النسخة الواحدة من الجريدة الرسمية وآلية إيداع بدل الاشتراك وأثمان النسخ.

وعمل الديوان على رفع التوعية بالجريدة الرسمية ضمن لقاءات توعية تستهدف عدة فئات من طلاب الجامعات والمواطنين، بهدف تمكينهم من الاطلاع على حقوقهم وواجباتهم الواردة في التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية.

كما تم إطلاق الجريدة الرسمية بحلتها الجديدة، حيث تم تصميمها بشكل مرن وبأسلوب احترافي جذاب وإدخال العناصر الجمالية للجريدة الرسمية، سواء الغلاف الخارجي أم المحتوى الداخلي، مما يساهم في إيصال المعلومة القانونية بشكل واضح.

المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية

أنشأ الديوان خدمة إلكترونية تخدم كافة فئات المجتمع الفلسطيني تتمثل بالمرجع الإلكتروني الذي يوفر خدمة مجانية للكافة، ويعتبر المرجع الإلكتروني أول قاعدة بيانات إلكترونية قانونية رسمية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2022م، حيث نصت المادة (2) منه على اعتماد المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية قاعدة بيانات قانونية رسمية لدولة فلسطين، الذي يسمح للجهات الرسمية الحكومية والمؤسسات والمواطنين والباحثين والأكاديميين من الوصول إلى كافة التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية، ويوفر البيانات والمؤشرات لاستخراج تقارير تساعد صناع القرار في الدولة بناءً على معلومات موثوقة مما يعزز الشفافية في المؤسسات العامة، ويمتاز بسهولة استخدامه وتوفره بشكل مجاني للكافة.

وبموجب المادة (4/3) من القرار بقانون رقم (33) لسنة 2022م بشأن ديوان الجريدة الرسمية، يختص ديوان الجريدة الرسمية بإعداد وتطوير المرجع الإلكتروني باعتباره أول منصة إلكترونية قانونية، واستمر الديوان في تحديثه وتطويره بهدف تحسين جودة الخدمات التي يقدمها للجمهور، وعليه فقد تم إنجاز الآتي:

- تصنيف التشريعات تصنيفًا قانونيًا تبعًا لنوع التشريع المطلوب؛ لتسهيل البحث من خلال تحديد الحقل القانوني للتشريع.
- ربط التشريعات المعدلة بالتشريع الأصلي، وربط التشريعات الرئيسة بالتشريعات الثانوية.
- تحضير نسخة منقحة من التشريعات السارية في فلسطين بصورتها النهائية من خلال الجمع بين التشريع وتعديلاته في نص واحد مدمج، وفق أسلوب علمي منهجي.
- ربط الأحكام الدستورية بالنصوص القانونية التي حكم بتفسيرها أو عدم دستوريتها، وربطها بالتشريعات المتعلقة بها ضمن التشريعات المنفردة والمدمجة، حيث تم ربط (177) حكم دستوري.
- متابعة حالة سريان التشريعات وتحديثها بشكل مستمر، وتحديدها فيما إذا كانت مُلغاة بشكل صريح أم ضمني، أو إذا كانت سارية أم معدلة؛ بهدف معرفة الصورة النهائية للتشريعات المطبقة حتى لا يقع المستخدم في خطأ عدم معرفة الحكم الذي يجب أن يطبّق في النهاية على المسائل التي هو بصدد البحث عنها، حيث تم تحديد حالة سريان (117) قانونًا و (406) قرارًا بقانون و (436) مرسومًا رئاسيًا و (266) نظامًا و(77) لائحة.
- تحضير نسخة منقحة من التشريعات السارية في فلسطين بصورتها النهائية من خلال الجمع بين التشريع وتعديلاته في نص واحد مدمج، وفق أسلوب علمي منهجي، بالإضافة إلى ربط الأحكام الدستورية بالنص القانوني موضوع الحكم، حيث تم دمج ما مجموعه (56) قانونًا و(30) قرارًا بقانون و (25) نظامًا و (8) لوائح، و(17) مرسومًا رئاسيًا.

استنباط المبادئ القانونية

استكمالًا لخطة التطوير والتحديث على المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية، وبناءً على تفاهمات مع مجلس القضاء الأعلى وفقًا لمذكرة التفاهم الموقعة بين الديوان ومجلس القضاء الأعلى، تم الاتفاق على عمل مشترك يتعلق باستنباط المبادئ القانونية من الأحكام القضائية، ويقصد بالاستنباط استنتاج الأحكام من قرارات المحاكم واستخراجها واستخلاصها منها.

وتتمثل خطة العمل على هذا المحور:

- تشكيل لجنة مشتركة بين الديوان ومجلس القضاء الأعلى، تتولى دراسة الأحكام القضائية واستنباط المبادئ القانونية منها.
- تجميع كافة الأحكام القضائية التي صدرت منذ عام 1994م.
- تحديد السوابق القضائية.
- نشر المبادئ القانونية ضمن أيقونة خاصة بها في الموقع الخاص بالمرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية.

تدريبات حول المرجع الإلكتروني

يهدف الديوان من خلال الإدارة العامة للمرجع الإلكتروني إلى رفع قدرات المواطنين والعاملين في مؤسسات الدولة وطلاب الجامعات حول المرجع الإلكتروني وآلية البحث فيه لضمان الوصول إلى المعلومة بطريقة صحيحة، فقد تم عقد (4) تدريبات.

ولا يقتصر هذا النوع من التدريبات على الدوائر الحكومية؛ بل استهدف أيضًا موظفي البنوك، حيث يتم التنسيق مع بنك الاستقلال والتنمية على عقد تدريبات حول المرجع الإلكتروني، كما تم توعية عدد من موظفي بنك فلسطين .

وفي هذا السياق تم إعداد فيديو توعوي حول المرجع الإلكتروني وشرح آلية استخدامه بطريقة مبسطة وواضحة للتسهيل على الكافة الوصول للتشريعات، وتم نشره على موقع المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية.

لقاءات توعوية

انسجامًا مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022م)، وتوجهات الحكومة الفلسطينية في المواطن أولًا، حقق ديوان الجريدة الرسمية عدة إنجازات تستهدف نشر المعرفة والتوعية القانونية لفئات معينة من المجتمع بهدف رفع التوعية بالتشريعات المرتبطة بكل فئة، والتي تتناول حقوقهم وواجباتهم، بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة، حيث تم إعداد:

- مجموعة من الأنشطة والفعاليات في إطار برامج التوعية القانونية خاصة بكل فئة، مثل طلاب الجامعات.
- استهداف فئات معينة من المجتمع بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، مثل المحامين.
- التشبيك والشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي.

بطاقات اعرف حقك

ضمن سياسة الديوان القائمة على التجديد في تنفيذ مهامه وتحقيقًا للهدف الخاص بنشر المعرفة القانونية عمل الديوان على إعداد اثني عشر بطاقة توعوية خلال الفترة التي يغطيها التقرير ضمن بطاقة اعرف حقك موجهة للمواطن الفلسطيني ضمن المناسبات الحقوقية المعتمدة من الأمم المتحدة، حيث أعد الديوان من خلال الإدارة العامة للتشريع ودائرة الإعلام بطاقات حول: اليوم العالمي للطفل، ويوم المرأة العالمي، ويوم المعلم العالمي، والحق في التعليم، واليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، واليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، ويوم الصحة، واليوم العالمي للاتجار بالأشخاص. وتم من خلال هذه البطاقات شرح هذا الحق والتطرق إلى المنظومة الفلسطينية والتشريعات التي صدرت بالخصوص والتي تنسجم مع الاتفاقية الدولية.

دراسات وأبحاث قانونية متخصصة

يولي الديوان اهتمامًا خاصًا بالدراسات والأبحاث القانونية المتخصصة، فمنذ تولي رئيس الديوان لمهامه تم تفعيل دائرة الدراسات والأبحاث القانونية المتخصصة في قضايا قانونية تهم المجتمع الفلسطيني وتساهم في مساعدة صناع القرار على اتخاذ القرار المناسب بشأن القضية موضوع البحث، حيث أصدر الديوان (5) دراسات وبحثًا قانونيًا، إذ تم العمل على تصميم هذه الدراسات والأبحاث خلال الإدارة العامة للجريدة الرسمية والمطبوعات.

البروشورات

في إطار تحقيق هدف الديوان المتمثل في نشر المعرفة القانونية وتوعية المواطن الفلسطيني بالتشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية التي يتم نشرها على المرجع الإلكتروني فور صدور أعداد الجريدة الرسمية، وبالتالي وضمان وصول التشريعات إلى كافة فئات المجتمع، وإبقائهم على اطلاع دائم بما يتم نشره في الجريدة الرسمية وتعريف المواطنين بالديوان ومهامه واختصاصاته، تم إعداد (3) بروشورات خاصة بالديوان، هي: بروشور تعريفي عن الديوان، وبروشور تعريفي عن الجريدة الرسمية وآلية الاشتراك فيها، وبروشور عن المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية وآلية البحث فيه.

معرض فلسطين الدولي للكتاب

إيمانًا منا بأهمية هذا الحدث الدولي مقياسًا مهمًّا لكل دولة لقياس مدى معرفتها واهتمامها بالكتاب، الذي يساعد على التفكير والإبداع، ويعتبر حاضنة لعدد من الأبحاث والدراسات ذات القيمة العلمية والفائدة المجتمعية، ومصدرًا لكثير من المعلومات ومنبعًا لكثير من وجهات النظر والآراء العلمية والتوجهات في الرأي، عمل الديوان من خلال الإدارة العامة للجريدة الرسمية والمطبوعات على التنسيق مع وزارة الثقافة لمشاركة الديوان بزاوية خاصة به بهذا الحدث الدولي الهام لدولة فلسطين، وتهدف هذه المشاركة إلى التعريف بديوان الجريدة الرسمية واختصاصاته، والتعريف بالجريدة الرسمية التي تصدر بشكل دوري عن الديوان وما ينشر بها وأهميتها وكيفية الاشتراك بها، والتعريف بالمرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية، وشرح اختصاصات الديوان لكافة الموطنين.

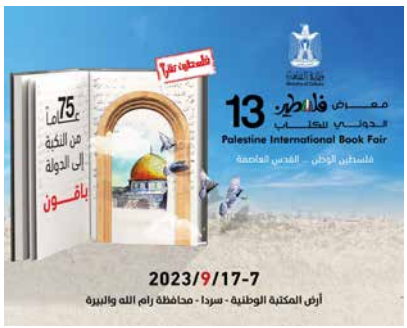

وكان لمشاركة الديوان الفعالة على مدار العشرة أيام دورًا في زيادة أعداد الاشتراكات في الجريدة الرسمية وزيادة وعي الجمهور بأهميتها وكيفية الوصول إليها، سواء بشكل ورقي أم إلكتروني، والتعرف على مطبوعات الديوان وإصداراته القانونية.

الهدف الثالث
تعزيز العلاقات مع الشركاء

الهدف الثالث

تعزيز العلاقات مع الشركاء

- زيارة رسمية لدولة رئيس الوزراء.
- مذكرات التفاهم.
- إصدار المطبوعات.
- التنسيق وتكامل الأدوار.
- الاجتماعات وورش العمل واللقاءات واللجان.
- اللجنة الأممية لمنع التعذيب.
- ورشات العمل.
- شبكة الباحثين والدارسين.

يعتبر تعزيز العلاقات مع الشركاء، سواء على المستوى المحلي أم الدولي، من أهم الجوانب التي تساهم في نجاح المؤسسات مع الجوانب الأخرى، وتهدف إلى تحسين سياساتها التنموية والتطويرية من خلال التعرف على تجارب أخرى أو بناء علاقات تساهم في تبادل الخبرة والمعرفة.

ويسعى الديوان إلى إنشاء قنوات اتصال على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بهدف بناء علاقات تساهم في دعم سياسات واستراتيجيات الديوان، وتفعيل التعاون المشترك، وتحقيق الدعم المتبادل بالخبرات والموارد وأفضل الممارسات في إنجاز المهام والاختصاصات الملقاة على عاتق الديوان.

كما يسعى الديوان إلى زيادة الوعي بعمله وبناء صورة إيجابية في ذهن الجمهور عن الديوان، حيث تم تحديث وتطوير الصفحة الرسمية للديوان باعتبارها جهة الاتصال والتواصل الفعالة مع الجمهور، بهدف بناء جسور الثقة معهم ومع المؤسسات الشريكة، بالإضافة إلى تحديث صفحات التواصل الاجتماعي لتفعيل الاتصال داخليًا مع موظفي الديوان من جهة والأطراف الخارجية من جهة أخرى، وإطلاق حملات ترويجية وإعلانية متنوعة عن الديوان، ومشاركة الفعاليات والأنشطة التي ينفذها بشكل مستمر بما يتماشى مع قيم وأهداف الديوان.

زيارة رسمية لدولة رئيس الوزراء

تم إنجاز زيارة رسمية لدولة الدكتور محمد اشتية، الذي أكد على دور الديوان في مراجعة التشريعات والتحقق من مدى انسجامها مع القانون الأساسي والتشريعات النافذة، وتطرق إلى أهمية النشر في الجريدة الرسمية، واستعرض رئيس الديوان أهم الإنجازات التي قام بها الديوان وخططه المستقبلية، وتأتي أهمية اللقاء للدلالة على دعم دولة رئيس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء لديوان الجريدة الرسمية.

مذكرات تفاهم

في إطار الجهود المبذولة لترسيخ التكاملية والشراكة بين الديوان وغيره من الدوائر الحكومية ومؤسسات الدولة مما يعكس أثره على جودة الأداء وسرعة التعاون لتحقيق عدة إنجازات من خلال تنفيذ مجموعة من الأنشطة والفعاليات وتبادل الخبرات بين الطرفين، تم توقيع عدة مذكرات تفاهم مع عدد من المؤسسات الحكومية منها:

مجلس القضاء الأعلى

سلطة الأراضي

جامعة الاستقلال

إصدار مطبوعات

في إطار تعزيز التعاون المشترك بين ديوان الجريدة الرسمية والمؤسسات الشريكة، عمل الديوان على إصدار عدة كتيبات تتضمن تشريعات قانونية لقطاع محدد من خلال دائرة المطبوعات، حيث أصدر الديوان بالتعاون مع مجلس الشراء الأعلى كتيب « قرار بقانون الشراء العام وتعديلاته، ونظام الشراء العام وتعديلاته"، بعد أن تم تجميع كافة التشريعات السارية وتنسيقها وتدقيقها أصل وصورة وتصميم مادة الكتيب والغلاف ومن ثم مراجعة أخيرة للكتيب، وهذا ما تم بالشراكة مع المجلس الطبي حيث أصدر الديوان كتيب خاص بقانون المجلس الطبي الفلسطيني وتعديلاته، واللائحة التنفيذية لقانون المجلس الطبي وتعديلاتها.

كما نفذ الديوان بالشراكة مع المعهد القضائي إصدار خمسة كتيبات تتضمن القوانين الآتية بصيغتها المدمجة: قانون البيّنات وتعديلاته، قانون العقوبات وتعديلاته، قانون التأمين وتعديلاته، قانون التنفيذ وتعديلاته، قانون العمل وتعديلاته.

كما تم إعداد الكتيبات الآتية

- كتيب التشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- كتيب التشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- كتيب التشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة المطبوع بنظام (بريل).
- كتيب التشريعات الخاصة بالمرور.
- كتيب نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات.
- كتيب قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م وتعديلاته.
- كتيب قرار بقانون رقم (42) لسنة 2021م بشأن الشركات.

المعهد الوطني الفلسطيني للصحة العامة

استمرارًا في بناء الشراكات والتكامل في الأدوار كان للديوان دورًا بارزًا في مناقشة الخطة الاستراتيجية للسلامة المرورية والعمل على مراجعة كافة التشريعات السارية المتعلقة بالمرور والسلامة المرورية، وتصميم كتيب خاص يتضمن هذه التشريعات.

التنسيق وتكامل الأدوار

لم يخفى عن الديوان أهمية التنسيق والتكامل مع غيره من الدوائر الحكومية وغير الحكومية باعتبارها وسيلة تنظيمية تحقق الانسجام وتساعد على تحقيق الأهداف المشتركة.

حيث تم عقد عدة لقاءات مع رؤساء ووزراء الدوائر الحكومية بهدف زيادة التنسيق والتعاون بينهم وبين الديوان، وقد نتج عن هذه الاجتماعات تفعيل عملية الاتصال والتواصل على المستوى الفني لتحقيق عدد من الإنجازات المشتركة وتشكيل اللجان الفنية والقانونية اللازمة لذلك.

ويسعى الديوان إلى إشراك أصحاب المصلحة من المؤثرين والمتأثرين بالديوان من خلال عقد اجتماعات دورية، وفي هذا الإطار تم عقد لقاءات مع الأمين العام لمجلس الوزراء، وتم من خلاله مناقشة عدة قضايا لتفعيل الاتصال والتواصل واعتماد آلية موحدة للعمل، بالإضافة إلى لقاءات مع مؤسسات قطاع العدالة.

ومن أبرز الاجتماعات واللقاءات كانت مع رئيس ديوان الموظفين العام الأستاذ موسى أبو زيد، ورئيس سلطة جودة البيئة الأستاذة نسرين التميمي، ووزير وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سماحة الشيخ حاتم البكري.

سلطة الأراضي

في سبيل التعاون وتبادل الخبرات والشراكة مع المؤسسات الحكومية، وتنفيذًا لبنود مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين للتعاون في بعض المجالات، وأهمها عقد دورة تدريبية خاصة بالموظفين القانونيين في سلطة الأراضي البالغ عددهم (130) موظفًا، وتم التعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث عقدت التدريبات في قاعات مركز المعلومات.

وتمحور التدريب في عدة مجالات، مثل إبداء الرأي القانوني وآلية البحث على المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية، وأساسيات الصياغة التشريعية، بهدف رفع قدرات الموظفين القانونيين العاملين في سلطة الأراضي. وتم رصد احتياجات تدريبية لموظفي الديوان للتنسيق حول عقد لقاءات تدريبية في هذه المجالات.

جامعة الاستقلال

إيمانًا منا بدور الجامعات الفلسطينية في خدمة فئة الشباب واستمرارًا لنهج التنسيق ودعمًا لخريجي الجامعات الفلسطينية، تم تقوية جسور العلاقات مع الجامعات الفلسطينية ومنها جامعة الاستقلال التي تختص وحدها دون المؤسسات الجامعية في فلسطين بالتعليم العالي في مجال العلوم الأمنية والعسكرية والشرطية، لتكون بذلك رافدًا أساسيًا للمؤسسة الأمنية الفلسطينية، ولتنظيم هذه العلاقة تم توقيع مذكرة تفاهم تترتب عليها عدة التزامات، أهمها إعداد دبلوم مهني متخصص حول الصياغة التشريعية بالشراكة ما بين الطرفين، وتم البدء في مرحلته الأولى والتي تتمحور في حصر المساقات وتعريفها، إضافة إلى التزامات تتعلق بالتدريب وتقديم الدعم الفني لكل ما يتعلق بإعداد المجلة القانونية.

البعثات الرسمية للمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات

تعزيز التعاون بين الديوان وغيره من المؤسسات في كافة مجالات عمله لم يقتصر على الصعيد المحلي فقط؛ بل اتجه الديوان نحو التنسيق على الصعيد الإقليمي والدولي لما له من أهمية في إثراء تجربة الديوان ودعم تطوره من خلال الاطلاع على تجارب الدول الأخرى.

زيارة إقليمية للمملكة الأردنية الهاشمية

نفذ الديوان زيارة للمملكة الأردنية الهاشمية وقام بزيارة المؤسسات الأردنية الشبيهة بالديوان وهي ديوان التشريع والرأي الأردني والإدارة العامة للجريدة الرسمية – مجلس الوزراء - لمناقشة آليات التنسيق والتعاون المشترك بهدف تعزيز الخبرات وإثراء التجارب بالتعرف على ديوان الرأي والتشريع، حيث التقى وفد الديوان برئاسة رئيس ديوان الجريدة الرسمية الأستاذة ريم أبو الرب بأمين عام رئاسة الوزراء الأردني عبد اللطيف النجداوي وأمين سر مجلس الوزراء أشرف الخصاونة، ورئيس ديوان التشريع و الرأي الأردني الأستاذ قاسم عبده بحضور أمين عام الديوان بالإنابة عن أ. خالد الدغمي.

المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية – الجمهورية اللبنانية

فـي إطـار التعـاون مـع المركـز العربي للبحـوث القانونيـة والقضائية، شـارك الديـوان خلال الفتـرة المنصرمـة في عدة لقـاءات ومؤتمـرات ونـدوات علميـة نظمها المركز من خـلال تقديم أوراق بحثية فـي كافة المحـاور المعروضة للنقاش وأهمها إشـكاليات تنفيذ حكم التحكيم في قانون التحكيم الفلسـطيني رقم (3) لسـنة 2000م، ودور قواعد السـلوك القضائـي وأخلاقيـات العمل القضائي، والتجـارب العربية في إدارة ملفات المنازعات الخارجية (تجربة دولة فلسـطين)، و دراسـة القانون العربي الاسترشـادي حول زراعة الأعضاء البشـرية ومنع الإتجار بها، من خلال المشـاركة في مقر المركز أو مـن خلال تقنيـة زووم، ومن أهم هذه المشـاركات الآتي:

الاجتماع الثاني والعشرين لمسؤولي إدارات التشريع في المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية

عقد الاجتماع بمشاركة فاعلة للديوان ممثلة برئيس الديوان الأستاذة ريم أبو الرب وتم تقديم أوراق بحثية تؤكد على أهمية صناعة التشريع ودوره في تحقيق التقدم والتطور لأي دولة من خلال رفع جودة هذه التشريعات من اللحظة الأولى للتفكير فيه، وقدم في هذا الاجتماع عدة أوراق بحثية تتعلق بمحاور الاجتماع، منها إيجاد تشريعات تعالج الظروف الطارئة بما يضمن ديمومة المرافق العامة، ودور إدارات التشريع في المواضيع المستحدثة والمستجدة، وبناءً على مقترح قدمه رئيس الديوان تم تكليف دولة فلسطين بإعداد مسودة الدليل الاسترشادي العربي لقياس الأثر التشريعي، والذي ستتم مناقشته في الاجتماع الثالث والعشرين في العام القادم وإدراجه ضمن المحاور الرئيسة التي سيم نقاشها.

بالإضافة إلى مشاركة الديوان في الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الفنية المكلفة بتوحيد المصطلحات القانونية والقضائية وأوراق بحثية حول المصطلحات القانونية للقوانين التالية: قوانين التربية والتعليم، وقوانين الجرائم الإلكترونية، وقوانين نبذ التعصب، وقوانين زراعة الأعضاء، وقوانين تنظيم مهنة الطب، وقوانين التمريض والمهن المساعدة للطب.

المعهد العربي للتخطيط

شارك الديوان في برنامج التخطيط الاستراتيجي التنموي الذي تم عقده على مدار عدة أيام في العاصمة الأردنية عمان، وقد نفذ البرنامج المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت لصالح المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار(بكدار) بالتعاون مع صندوق الإنماء، وقد قدم البرنامج المستشار الأستاذ الدكتور عوني الرشود بحضور ممثلة ومنسقة البرامج التدريبية للمعهد العربي للتخطيط في فلسطين السيدة خلود المطري، حيث شارك المتدربون في بناء الخطط الاستراتيجية الجديدة لمؤسساتهم أو تعديل الموجود حاليًا.

شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة (مينابار)

شارك الديوان في شبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحوث الإدارة العامة (مينابار) ورابطة السياسات العامة والإدارة العامة في الشرق الأوسط (أميبا)، ورقة بحثية بعنوان «التحديات التي تواجه التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمة العمومية». وتم انعقاد المؤتمر المشترك تحت عنوان «السياسات والحوكمة والقيادة في أوقات الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» ما بين الفترة 7 و10 ديسمبر 2023م بتنظيم واستضافة من الجامعة الأمريكية في القاهرة – مصر.

العلاقة مع الممولين

يسعى الديوان إلى خلق شراكة ذات أسس واضحة مع الممولين، وبناء علاقات قائمة على الشفافية بهدف إنجاز مشاريع تخدم مصلحة الديوان ضمن خططه وأهدافه ودعم تطوره بما يخدم الصالح العام.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

انضم الديوان لسلسلة اللقاءات التي عقدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء وبدعم الاتحاد الأوروبي حول «دعم السلطة الفلسطينية لتعزيز الحوكمة وسيادة القانون».

حيث سيتم توجيه التمويل لتطوير وتحديث المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية وجعله أكثر استجابة لاحتياجات المواطن الفلسطيني.

بعثة الشرطة الأوروبية

يستمر الديوان بعلاقته المتميزة مع بعثة الشرطة الأوروبية في فلسطين، حيث عقد عدة اجتماعات دورية تم خلالها عرض عدة مشاريع تطويرية يسعى الديوان إلى تحقيقها خلال السنوات القادمة وفقًا للخطة الاستراتيجية (2024م2029-م)، ومن أهمها مشروع جودة التشريعات، ويعد البناء المؤسساتي من أهم العناصر التي يقاس بها مدى تقدم الدول والمجتمعات الحديثة ورقيها، إذ يقاس مدى تمدن الدولة من ناحية قانونية بمدى وضوح الأسس التشريعية فيها وتوافقها مع أحكام الدستور والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وهذا يتطلب وجود منظومة تشريعية متكاملة ذات إيقاع واضح ومتسلسل لسن وإنشاء القواعد القانونية، وأساس هذه المنظومة التشريع الجيد الذي يعد أحد أدوات دعم الحكومة وأداة للوصول نحو التنمية المستدامة والمحافظة على مبدأ المشروعية ومبدأ سيادة القانون.

الاجتماع لمجموعة قطاع العدالة على المستوى العالي

شاركت الأستاذة ريم أبو الرب رئيس ديوان الجريدة الرسمية الاجتماع لفريق عمل قطاع العدالة عالي المستوى برئاسة معالي وزير العدل أ.د محمد الشلالدة رئيس فريق عمل قطاع العدالة، كما شارك بالاجتماع السيدة ماريا فيلاسكو نائب رئيس الفريق ممثلة الاتحاد الاوروبي، ورؤساء قطاع العدالة حيث شارك معالي المستشار عيسى أبو شرار رئيس مجلس القضاء الأعلى، وعطوفة أ. أكرم الخطيب النائب العام، وممثلين عن مؤسسات قطاع العدالة.

ويهدف هذا الاجتماع الى رسم السياسات الهادفة الى استمرار التشاركية مع كافة الجهات الدولية والمحلية لدعم قطاع العدالة. وهذا ما اكدت عليه الأستاذة ريم أبو الرب كون هذا اللقاء سيخلق إطار ننطلق منه ومعكم نحو التطوير والتحديث والبناء."

برنامج سواسية (UNDP)

تم فتح آفاق التعاون والشراكة مع برنامج سواسية (UNDP) لبحث آليات تعزيز التعاون، وبحث إمكانية توفير تمويل لدعم تطوير الديوان ومشاريعه، ومناقشة سبل تضمين الديوان كشريك رئيس في خطة عمل برنامج سواسية للعام 2023-2024، وبحث مدى إمكانية تزويد الديوان ببرنامج المتابعة والتقييم الخاص بالخطة الاستراتيجية بالقطاع.

الاجتماعات وورش العمل واللقاءات واللجان

شارك رئيس الديوان في الندوة القانونية حول الآثار المترتبة على نشر اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، وأشار إلى أهمية النشر في الجريدة الرسمية لا سيما نشر الاتفاقيات الدولية والآثار المترتبة على النشر، وتطرقت إلى أنه تم نشر (8) اتفاقيات دولية، وملاحق اتفاقية جنيف في العدد ممتاز رقم (28) الصادر بتاريخ 13/4/2023م.

وأكدت أن هذا الإجراء يعبر عن الإرادة السياسية في الالتزام بهذه الاتفاقيات، كما أوصت بإعداد مشاريع تشريعات وطنية لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات ومواءمة تشريعاتنا الفلسطينية وفقًا لهذه الاتفاقيات.

اللجنة الأممية لمنع التعذيب

للتأكيد على دور الديوان في نشر التشريعات الرئيسية والثانوية التي تخاطب الجمهور والتأكيد على أهمية النشر تم عقد لقاءٍ مع السيد دانييل فينك رئيس اللجنة الفرعية الأممية لمنع التعذيب بحضور أعضاء اللجنة الفرعية الأممية لمنع التعذيب ورئيس وحدة الديمقراطية وحقوق الإنسان في وزارة الداخلية بهدف إطلاعهم على آلية النشر للتشريعات وكيفية مراجعتها ونشر الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين، وتمت الإشارة إلى اتفاقيات القانون الدولي الإنساني التي نشرت في الجريدة الرسمية في العدد ممتاز رقم (28) بتاريخ 13/4/2023م.

ورشات العمل

شارك موظفو الديوان مشاركة فاعلة بالورش الخاصة بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مثل اجتماعات الخطة عبر القطاعية لوزارة المرأة واجتماع الفريق الوطني لإطلاق تقرير المتابعة والسنوي للعام 2022م، والمشاركة في الورشة المركزية لإضافة تدخلات المؤسسات بالمساواة بين الجنسين في الاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي 2024-2029م، واجتماع مراجعة تقرير الإدارة العامة في فلسطين والتشارك مع المؤسسات في وضع الملاحظات عليه.

شبكة الباحثين والدارسين

يشارك الديوان في برنامج شبكة الباحثين والدارسين في المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة الذي يهدف إلى إعداد أبحاث إدارية تطبيقية منتجة وذات قيمة إضافية بناء على أساس علمي دقيق لتعزيز أداء المنظومة الإدارية في دولة فلسطين.

ويتم عقد اجتماعات دورية لشبكة الباحثين والدارسين في المدرسة الوطنية للإدارة مرة كل أسبوع منذ بداية هذا العام مع لجنة البحث العلمي والدراسات الخاصة بالمدرسة الوطنية، إذ تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز أداء المنظومة الإدارية في الدولة بما يسهم في تشخيص وتحليل معالجة التحديات الإدارية ونشر الفكر الإداري ودعم صناعة القرار، وسيتم إعداد دراسة بعنوان «التحديات التي تواجه التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمة العمومية» من قبل باحثي الديوان.

الهدف الرابع
الاستثمار في البناء المؤسسي للديوان

الهدف الرابع

الاستثمار في البناء المؤسسي للديوان

- إدارة الموارد البشرية.
- الهيكل التنظيمي للديوان.
- إدارة المال العام.
- تعزيز الدور الرقابي.
- تكنولوجيا المعلومات.
- التخطيط الاستراتيجي للديوان.
- الخطة التنفيذية للعام 2023م.
- الخطة الإعلامية.
- مصفوفة الخدمات العدلية الموحدة.
- الخطة التدريبية ورفع القدرات.
- الجودة.

في إطار تحقيق هدف الاستثمار في البناء المؤسسي بأفضل السبل، وضمن المشاركة الفعالة لكافة القضايا ذات الطبيعية الإدارية القانونية أو المالية، تم تشكيل عدة لجان داخلية وهو ما يمثل مدى التواصل ثنائي الاتجاه بين المؤسسة وقيادتها والعاملين فيها مما يساهم في زيادة جودة الإنتاجية وشعور الموظف بأنه شريك في القرارات وإنجازات الديوان، حيث عمل الديوان على تحقيق عدة إنجازات منسجمة مع أجندة الإصلاح الحكومي في المجالات الإدارية والمالية من خلال الإدارات والوحدات المساندة، ومن أهمها:

إدارة الموارد البشرية

إيمانًا منا بأهمية البناء المؤسسي لما له من تأثير معنوي إيجابي على أداء الديوان من خلال الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق التميز في الهيكل التنظيمي والعمليات والتميز بتقديم كافة الخدمات التي يقدمها الديوان، كان الاهتمام الأكبر بكيفية استثمار المورد البشري في الديوان وزيادة الرضا الوظيفي وانتمائه، ومن أهم الإنجازات في هذا المجال تهيئة بيئة العمل الداخلية وجعلها بيئة محفزة للعمل.

وفي إطار تحقيق الإصلاح الإداري تم تشكيل اللجان المتخصصة التي تضم في عضويتها كافة رؤساء الإدارات والوحدات لتقديم مقترحات وتوصيات بهدف رفع جودة الأداء المؤسسي للديوان للوصول إلى التميز وتحقيقًا لسياسة الإصلاح الإداري والمالي المقرة من الحكومة، ومن هذه اللجان التطويرية: لجنة إعداد الخطة الاستراتيجية، ولجنة إعداد الهيكل التنظيمي، واللجان التوجيهية لعدد من مشاريع الديوان.

كما حقق الديوان من خلال الإدارة العامة للموارد البشرية والمالية إنجازات في عدة محاور تساهم في رفع أداء الموظفين وتحسين كفاءة وجودة الخدمات التي يقدمها عبر استحداث برامج وآليات لتنفيذ المهام والاختصاصات وتطوير بعضها، وأبرز هذه الإنجازات:

- أرشفة أعداد الجريدة الرسمية إلكترونيًا على ملف «FILE SHARE» بصورة «PDF» و«WORD» وفهرس العدد «WORD» وعمل (SCAN) لمادة الأصل لكامل العدد، وذلك بهدف حفظ الأعداد وملفاتها كاملة، ولترشيد النفقات الاستهلاكية (الأوراق وغيرها).
- لجنة التشكيلات الوظيفية: انسجامًا مع توجه ديوان الموظفين العام في إعداد وتنظيم وتطوير السياسات والخطط المتعلقة بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية، أصدر رئيس الديوان قرار رقم (35) بشأن تشكيل لجنة تشكيلات الوظائف، حيث عقدت اللجنة العديد من الاجتماعات لإعداد احتياجات الديوان الوظيفية وتحديد الشواغر والتعيينات والعلاوات المستحقة لموظفي الديوان ضمن الشروط والمعايير المحددة في التشريعات ذات العلاقة.

كما شارك رئيس الديوان كعضو في لجنة التشكيلات الوظيفية المشكلة من قبل ديوان الموظفين العام والتي لعبت دورًا كبيرًا في الاستثمار بالموارد البشرية في المؤسسات الحكومية وتحقيق الكفاءة في فرص التعيين واستحقاق العلاوات، وتم تكريم لجنة التشكيلات الوظيفية ضمن حفل تكريم الفرق الفنية العاملة على إنجاز جداول التشكيلات الوظيفية للعام 2022م على دورهم في هذا الإنجاز.

الموظف المثالي

يعد الموظف المورد الأساسي في أي مؤسسة والعنصر الأهم لنجاحها، وإدراكًا من رئيس الديوان مدى أهمية المورد البشري عملت منذ اللحظة الأولى على دعمه ورسم السياسات الهادفة إلى تحفيزه وتقدير جهوده، ومن هنا جاءت فكرة الموظف المثالي وكان لها الأثر الإيجابي المتمثل في بث روح التنافس الإيجابي وبذل جهد أكبر للتميز والإبداع، وساهم في رفع مستوى الانتماء والولاء الوظيفي.

وتنفيذًا لهذه المبادرة أصدرت رئيس الديوان قرارًا بتشكيل لجنة داخلية لاختيار الموظف المثالي، وتضمن القرار مهام اللجنة واختصاصاتها، وقد وضعت اللجنة معايير اختيار الموظف المثالي واستبانة تتضمن كافة المعايير، حيث يتم ترشيح موظف من قبل رؤساء الإدارات والوحدات عن كل شهر كموظف مثالي بعد التقييم الشهري، ويتم الاختيار من المرشحين من قبل اللجنة باختيار الموظف المثالي والإعلان بشكل شفاف عن اسم الحائز على اللقب.

الهيكل التنظيمي للديوان

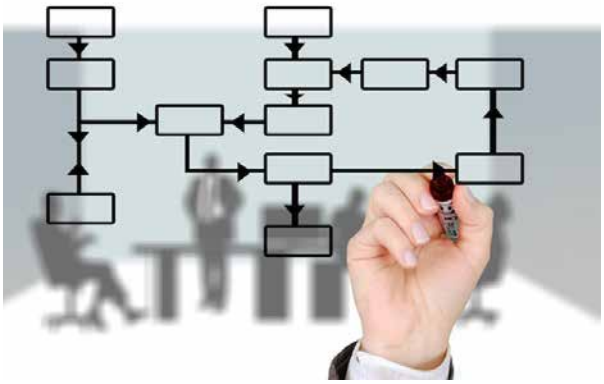

يعتبر الهيكل التنظيمي قاعدة الأساس لأي مؤسسة يتم من خلاله تقسيم المهام والمسؤوليات وتوزيعها على الإدارات والوحدات المختلفة وتحديد الصلاحيات، بالإضافة إلى تحديد عدد العاملين في كل إدارة ووحدة وقسم، وربطه مع غيره من الإدارات والوحدات، فهو بمثابة رسم تخطيطي للهيكل الداخلي للمؤسسة يتم من خلاله تحديد الأدوار والمسؤوليات المختلفة ورسم العلاقات بين العاملين والإدارة العليا.

ومع صدور القرار بقانون بشأن ديوان الجريدة الرسمية أصبح من الضروري العمل على هيكل تنظيمي مرن يتناسب مع المهام والمسؤوليات المحددة وفقًا للقرار بقانون، لذلك وبتوجيهات من رئيس الديوان بدأ العمل على وضع القواعد الأساسية لهذا الهيكل من قبل كل إدارة ووحدة بمشاركة موظفيها.

كما أصدرت رئيس الديوان قرارًا بتشكيل لجنة إعداد مقترح الهيكل التنظيمي، وبعد عقد عدة اجتماعات تم الانتهاء من العمل على مسودة الهيكل التنظيمي للديوان بمشاركة فعالة من الموظفين إلا أن هذه المشاركة لم تقتصر على المستوى الداخلي؛ بل تم التنسيق والتعاون مع ديوان الموظفين العام، حيث تم عقد ورشة عمل موسعة بحضور معالي الوزير موسى أبو زيد ووفد رفيع من الديوان من الجهات ذات العلاقة، وتم مناقشة الهيكل التنظيمي المقترح وتقديم عروض تقديمية للإدارات والوحدات المقترحة بما يشمل المهام والاختصاصات والتقسيمات الإدارية، وفتح النقاش بشكل موسع والخروج بعدة توصيات ومقترحات للتطوير.

وتم تشكيل فريق داخلي من الديوان لإعداد بطاقات الوصف الوظيفي لكافة المسميات الوظيفية وفق مسودة الهيكلية المقترحة لمناقشتها مع الفريق المختص في ديوان الموظفين العام تمهيدًا لاعتمادها وفق الأصول.

إدارة المال العام

يعمل الديوان وفقًا لأحكام النظام المالي المعمول به في فلسطين من خلال الدائرة المالية، وقد تم إعداد موازنة الديوان وفقًا للأصول المتبعة قانونًا، ورزنامة إعداد الموازنة الصادرة عن وزارة المالية، ويتم تحصيل الاشتراك وفقًا لقرار وزير المالية رقم (1) لسنة 2022م الذي تضمن تحديد بدل الاشتراك السنوي والنصف سنوي وسعر الحصول على أعداد الجريدة الرسمية للسنوات السابقة وسعر بيع النسخة الواحدة من عدد الجريدة الرسمية، بموجب وصولات رسمية، وإيداع بدل الاشتراك أو ثمن الأعداد المباعة في حساب الخزينة العامة.

وقد تم اعتماد آلية جديدة تستهدف زيادة نسبة الاشتراك في أعداد الجريدة الرسمية وتسهل عملية شرائها باعتبارها إيرادًا مضافًا لخزينة الدولة، وقد تم توظيف التكنولوجيا في العمليات الأساسية لترشيد النفقات من خلال أتمتة كافة العمليات الأساسية وضمان الاستغلال الأمثل للمال العام.

تعزيز الدور الرقابي

انطلاقًا من أهمية الرقابة ودورها في ضبط الأداء وضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة والتعليمات، تم الاهتمام بتعزيز هذا الدور من خلال تطوير منهجية عمل وحدة الرقابة الداخلية في الديوان وما ينبثق عن ذلك من خطط وتقارير لتشمل التدقيق والرقابة على الأداء للإدارات والوحدات المساندة والفنية المتخصصة مما يخدم عملية التطوير في الأداء، ويؤدي إلى ضمان فاعلية أداء موظفي الإدارات والوحدات ومدى الالتزام بالخطط والأهداف والإجراءات.

سجل المخاطر

تم إعداد سجل المخاطر الخاص بديوان الجريدة الرسمية من قبل فريق مشكل من كافة الإدارات والوحدات بالتعاون مع وحدة التدقيق الداخلي في وزارة المالية، مما يخدم وحدة الرقابة الداخلية في تحقيق الإصلاح في الجوانب الضعيفة وتعزيز مواطن القوة في الديوان، وتم عرض المسودة الأولى في ورشة عمل موسعة تم خلالها مناقشة التقرير النهائي لسجل المخاطر 2023م -2025م، حيث تم اعتماده من قبل رئيس الديوان وتعميمه على الإدارات والوحدات.

تكنولوجيا المعلومات

بناءً على توجهات الحكومة وضمن أجندة الإصلاح، أولى الديوان اهتمام كبير لتوجيه عملية الإصلاح الإداري في مجال تكنولوجيا المعلومات، وفي هذا الإطار عمل الديوان ومن خلال وحدة تكنولوجيا المعلومات على تطوير أنظمة إلكترونية على شقين:

الأول موجه لموظفي الديوان لتسهيل أدائهم لمهامهم وتعزيز مبدأ الشفافية في العمل، وتتمثل بالآتي:

- تطوير برنامج الشؤون الإدارية.
- تطوير برنامج اللوازم المشتريات.
- تطوير برنامج الأرشيف والمراسلات.

أما الشق الثاني موجه للمواطن لتسهيل عملية حصوله على البيانات والخدمات المقدمة من الديوان، وتشمل تطوير الصفحة الرسمية الإلكترونية لديوان الجريدة الرسمية، بحيث يحتوي على:

- أعداد الجريدة الرسمية كاملة بصيغة الـ PDF منشورة مباشرة فور إصدارها.
- آلية الاشتراك في الجريدة الرسمية مع بيان تفاصيل الاشتراك وتصميم قسيمة إلكترونية على الموقع يسهل على المواطن الوصول والاشتراك.
- دراسات وأبحاث قانونية متخصصة صادرة عن الديوان.
- مجلة القضاء والقانون وهي مجلة قانونية متخصصة تصدر عن الديوان منذ 2001م.
- تجميع تشريعات ذات طبيعة واحدة، حيث تم نشر التشريعات المتعلقة بالقدس، والتشريعات المتعلقة بالمرأة الفلسطينية.
- تخصيص موقع للمكتبة القانونية الإلكترونية يحتوي على مراجع قانونية متخصصة وكتب قيمة.
- رفع سرعة الإنترنت بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور.
- تجديد تراخيص كافة برمجيات الديوان.

يعتمـد الديوان شـأنه شـأن باقي مؤسسـات الدولة على أنظمـة المعلومات والتقنيـات الإلكترونيـة الحديثة في عمله وأي خلـل قـد يحـث فـي هـذه الأنظمة والتقنيـات قد يـؤدي إلى ضياع هـذه البيانـات، وبالتالـي حدوث خسـائر مادية ومعنويـة لذلـك فـإن حمايـة هـذه المعلومات وضمـان أمنها مـن أولويات رئيـس الديوان، وفـي هذا الإطـار عُقد لقاء توعـوي لـكادر الديـوان حول أمـن المعلومات وآليـة التعامل مـع البريد والمواقع المشـبوهة.

والتزامًا بتوجهات الحكومة في تعزيز أمن المعلومات ومتطلبات الاستخدام السليم لهذه الأنظمة فقد تم اتخاذ عدة إجراءات على النحو الآتي:

- بناء سياسات وأنظمة للوقاية من تحديات الأمن السيبراني.
- تطبيق سياسة أمن المعلومات الواردة من مجلس الوزراء.
- تنصيب مضاد فيروسات يعمل بكفاءة عالية ضد فيروس الفدية.
- تطبيق سياسة التخزين الاحتياطي ضمن المعايير العالمية.
- إعادة توزيع شبكات الحاسوب وفصلها عن بعضها لزيادة الأمان.
- ترقية أنظمة التشغيل للخوادم لمواكبة آخر التطورات وتسكير الثغرات.

التخطيط الاستراتيجي للديوان

أدرك الديـوان أهميـة التخطيط الاسـتراتيجي في عمله، فلم يعد التخطيط الاسـتراتيجي اختياريًا فقـد تصاعدت أهميته مؤخـرًا، حيـث يمثـل الإطـار الكلـي لعمـل المؤسسـة باعتبـاره مـن أساسـيات أي مؤسسـة كونـه يعتمد علـى قواعد البيانـات ويضـع الرؤى الاستشـرافية لصناعـة النجاح في المسـتقبل.

وبنـاءً عليـه تـم تشـكيل لجنة متخصصـة لإعـداد الخطة الاسـتراتيجية برئاسـة رئيس الديوان وإشـراف وحـدة التخطيط والمشـاريع، حيـث عقـدت اللجنة عـدة اجتماعات نتـج عنها تحليل واقـع الديوان ليتماشـى مع توجهـات الحكومة حول إعـداد الخطـط الاسـتراتيجية للأعوام 2029-2024م، بناءً علـى برامج الحكومة، وصياغة رؤية الديـوان التي تمثل الإطار الاسـتراتيجي لهويـة الديوان ورسـالته وأهدافه الاسـتراتيجية المنوي تحقيقها في المسـتقبل.

وتـم إعـداد هذه الخطة انسـجامًا مع توجهات الحكومة في بناء الخطط الاسـتراتيجية لكافة الدوائـر الحكومية للأعوام (2029-2024) وفـق المنهجيـة المعياريـة المحدثـة لذلـك، التي ركـزت في مضمونهـا على التحول من شـمولية خطة التنميـة إلـى برنامـج حكومـة بأولويـات تنمويـة محـددة، مـع تركيـز أكبـر علـى النتائـج وتحقيقها مـن خلال عقـد عدة اجتماعـات لرسـم معالـم الخطـة الاسـتراتيجية واسـتخدام المعرفـة المتاحة لاتخـاذ قرارات حـول الاتجاه المسـتقبلي للديـوان، حيـث يتـم العمل على تحديـد أولويات الديـوان، وتخصيص الموارد لتنفيـذ الخطة، ومواءمـة قادته وموظفيه لأهدافـه، وضمـان دعم هذه الأهـداف بالبيانـات والتحليل.

الأهداف الاستراتيجية والنتائج						
الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز مساهمة الديوان في تطوير البنية القانونية للدولة						
النتائج	المؤشر	خط الأساس 2023	الاستهداف مع نهاية		هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
			2026	2029			
النتيجة: خدمات تشريعية وقانونية مستجيبة ومنسجمة مع احتياجات المؤسسات العامة والحكومية وذات جودة.	نسبة مسودات التشريعات المنجزة التي ساهم ديوان الجريدة الرسمية في إعدادها من إجمالي مسودات التشريعات الواردة (سنويًا)	100%	100%	100%	السلام والعدل والمؤسسات القوية المساواة بين الجنسين	كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقًا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية	عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لدعم الوصول إلى المعلومات
	نسبة مشاريع التشريعات الواردة لديوان الجريدة الرسمية التي تم إبداء الرأي فيها من إجمالي الوارد (سنويًا)	100%	100%	100%			

وإيمانًا من رئيس الديوان بأهمية إشراك الموظفين بالعملية التخطيطية لأثرها الإيجابي في زيادة انتماء كل موظف لهذه الخطة بحيث تعكس هذه المشاركة مستوى ارتباطه بالديوان، ويعبر عن مستوى الرضا الوظيفي له، كما يساهم في تنفيذ الخطة بكل فاعلية وتميز، وتظهر معالم المشاركة في الاجتماعات الفردية والسماح لهم في التعبير عن كيفية أداء مهامهم أو تقديم الاقتراحات والملاحظات لتحسين وتطوير العمل، بالإضافة إلى مشاركة رؤساء الإدارات والوحدات في وضع الأهداف والتخطيط لها.

وبعد الانتهاء من إعداد الخطة الاستراتيجية للديوان (2024م- 2029م) تم عقد مشاورات مع الجهات ذات العلاقة والجهات الشريكة لتقييمهم للخطة بهدف التطوير على الخطة بمشاركة عدد من المؤسسات، تم أخذ العديد من التوصيات والمقترحات التي من شأنها إثراء الاستراتيجية ومنهجية العمل والتعديل بناءً على ذلك، وتدقيق الخطة الاستراتيجية وتصميمها ورفعها إلى مجلس الوزراء.

الخطة التنفيذية للعام 2023

أعـدت وحـدة التخطيـط والمشـاريع في الديـوان الخطة التنفيذيـة للديوان للعـام 2023م بالتعاون مـع جميع الإدارات والوحـدات، وذلـك بعـد عقـد اجتماعـات لرؤسـاء الإدارات والوحـدات بقيادة رئيـس الديـوان، ومن ثم عقـد اجتماعات فرديـة وبـدء التنفيـذ الفعلي لمـا تحتويه الخطـة التنفيذية.

وقـد أصـدرت وحدة التخطيط والمشـاريع عـدة تقارير دوريـة للمتابعة والتقييم وتـم رفعها لرئيس الديـوان، وتبين هذه التقاريـر متابعـة مـدى التزام الإدارات والوحدات بالخطة التنفيذية وضمان سـير الأنشـطة في الإطـار المخطط لها دون انحـراف مـن أجـل تحقيـق الأهداف المنشـودة، وتقييم الإنجـازات بهدف قياس مدي نجاح المشـروع أو الأنشـطة في الوصـول للأهداف التـي كان مخططا لها.

إن عمليـة المتابعـة والتقييم عملية مسـتمرة لجمـع وتحليل المعلومات والبيانات للمشـروعات والبرامـج لتحديد مدى توافق سـير أنشـطة المشـروع مع الخطـة الموضوعة له والتأكـد من تحقق الأهداف الاسـتراتيجية.

ومـن هنـا تم تنفيذ عـدة تدريبات داخلية لموظفي الديوان حول الخطة الاسـتراتيجية وإجراءات إعـداد الخطط التنفيذية من خلال وحدة التخطيط والمشـاريع، واسـتهدفت هـذه التدريبات عددًا كبيرًا من الموظفيـن لرفع قدراتهم وتمكينهم في هذا المجال، لا سـيما إعداد الخطـة التنفيذية للعام 2024م.

الخطة التنفيذية للعام 2024

أنهـت وحـدة التخطيـط والمشـاريع الخطـة التنفيذيـة للعـام 2024م بمشـاركة كافـة الإدارات والوحـدات فـي الديـوان، حيـث عقـدت عـدة اجتماعـات ومشـاورات داخليـة للوصـول إلـى خطـة تنفيذيـة للعـام القـادم قابلـة للتطبيـق والقيـاس وتحقق الأهـداف الاسـتراتيجية للديـوان، من خـلال تحديـد الأنشـطة والخطـوات اللازمـة للتنفيـذ مما يوفـر خارطـة طريـق تفصيليـة لرؤسـاء الإدارات والوحـدات لاتباعها من أجـل تحقيـق الأهـداف ومما يسـهل عمليـة التقييـم والمتابعـة الدوريـة، وتم عرضهـا علـى رئيـس الديـوان واعتمادهـا وتعميمهـا علـى الموظفيـن للبـدء بالتنفيـذ، وسـيتم العمـل علـى هـذه الخطـة ضمـن خطـة الطـوارئ التـي أقرتهـا الحكومـة فـي ظـل هـذه المرحلـة التـي تمـر بهـا دولـة فلسـطين.

فقـد تـم إعـداد الخطـة التنفيذيـة للعـام 2024م مـن خـلال ربطهـا بالأولويـات الاسـتراتيجية للحكومـة وأولويـات اسـتراتيجيات قطـاع العدالـة مـع أهـداف الديـوان الاسـتراتيجية.

الخطة الإعلامية

تتميز كل دولة أو مؤسسة ناجحة بإعلام قوي ومتمكن والعكس صحيح، لذلك نجد أن للإعلام دور كبير في بناء الهوية المؤسساتية، بكافة وسائله، سواء التقليدية أم الحديثة.

عمل الديوان على استثمار الإعلام بهدف تعزيز أواصر التواصل على المستوى المحلي والدولي، وسهولة التواصل مع المجتمع الأمر الذي تطلب قيام الديوان في تحسين الجانب الإعلامي، حيث قامت الأستاذة ريم أبو الرب رئيس الديوان بتقديم الدعم المطلوب لتوظيف الإعلام الناجح والإيجابي بما يخدم مصلحة الديوان من خلال تهيئة البيئة المناسبة والإمكانيات المطلوبة كافة، وإعطاء الصلاحيات لكي تقوم دائرة الإعلام في الديوان بدروها الفعال في بناء الهوية المؤسساتية للديوان.

فقد شهد الديوان خلال هذه الفترة نهضة إعلامية وحقق فيها العديد من الإنجازات، تتمثل بالآتي:

- تخصيص كادر متخصص للإعلام وفتح الآفاق لرفع قدراته بشكل مستمر.
- وضع خطة إعلامية قابلة للتطبيق تحقق أهداف الديوان.
- توفير التدريب اللازم للكادر الإعلامي.
- تطوير وتحديث الصفحة الرسمية للديوان باعتبارها انعكاس لصورة الديوان أمام المجتمع.
- إطلاق مبادرات إعلامية للتعريف بالديوان من خلال البروشورات والفيديوهات الإعلامية التي توضح اختصاصات الديوان ونشرها للكافة.
- تعزيز العلاقات المتبادلة بين الديوان ووسائل الإعلام الرسمية، أهمها هيئة الإذاعة العامة والتلفزيون ووكالة وفا وبعض الصحف، مثل صحيفة الحياة ودنيا الوطن.
- توفير التغطية الإعلامية اللازمة لكافة أنشطة وإنجازات الديوان.
- التنسيق مع المؤسسات الحكومية لإضافة رابط المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية على مواقعهم الرسمية بهدف تفعيل القنوات التواصلية بين الديوان والمؤسسات الأخرى.

الفريق الإعلامي لمؤسسات قطاع العدالة

شارك الديوان في اجتماعات الفريق الإعلامي لمؤسسات قطاع العدالة باعتبارها أحد مؤسسات قطاع العدالة الرئيسية بهدف إعداد حملات إعلامية ونشرات تعريفية ونشرها للجمهور مع خلال موقع قطاع العدالة الإلكتروني. وفي هذا السياق تم إعداد وتمويل فيديو حول ديوان الجريدة الرسمية ونشره على الصفحة الرسمية لقطاع العدالة ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالديوان.

مصفوفة الخدمات العدلية الموحدة

يشارك الديوان من خلال وحدة تكنولوجيا المعلومات في إعداد مصفوفة الخدمات العدلية الموحدة باعتباره مؤسسة رئيسية من مؤسسات قطاع العدالة، مما سيساهم في تحقيق عدة إنجازات خاصة بالديوان وبمؤسسات قطاع العدالة بشكل عام، منها:

- تطوير الموقع الإلكتروني الخاص بديوان الجريدة الرسمية ووضعه في قالب العدالة الإلكترونية.
- بناء برنامج موحد خاص بالاستعلامات الإلكترونية وتطبيقه، وتزويد الديوان بماكينة استعلام ذاتي.
- توفير تغطية إعلامية عن الخدمات الإلكترونية المقدمة.
- شاشة عرض للإرشادات.
- أرشفة الجريدة الرسمية وزيادة سعة التخزين والنسخ الاحتياطية.
- تطوير برنامج الشؤون الإدارية وربطه بالمعهد ودائرة التدريب في المؤسسة، بحيث يوفر قاعدة بيانات محدثة حول مكان عمل المتدرب وتخصصه.

الخطة التدريبية ورفع القدرات

أصبح التدريب من أكثر القضايا أهمية في وقتنا الحالي ويعتبر خيارًا استراتيجيًا لمن يسعى إلى التطوير والتحسين وإعداد كوادر بشرية مؤهلة بشكل مستمر قادرة على تلبية احتياجات العمل وتطوراته وتغيراته، لذلك أقر رئيس الديوان نهج التخطيط للتدريب ليتم إعداد خطة تدريبية وفق أسس ومنهجية سليمة، فمرحلة تحديد الاحتياجات التدريبية هي نقطة البداية لأي عملية تدريبية منظمة ومخططة.

تكمن أهمية وجود خطة تدريبية للديوان في تقصي مهارات الموظفين بشكل دوري مما يساعد الديوان في معرفة نقاط الضعف التي تقيده وتمنعه من تأدية مهامه بأفضل شكل ممكن، وعليه فإن إعداد خطة تدريب يمكن الموظفين ويمدهم بالمعرفة اللازمة لتجاوز المعضلة السابقة، وتحسين أداء الموظف.

وقد تم إعداد خطة تدريبية للديوان بناءً على تحديد واضح لاحتياجات موظفي الديوان، وقد تم إعدادها بناءً على ردود رسمية من رؤساء الإدارات والوحدات التي تبين هذه الاحتياجات، وبعد ذلك تمت عملية البحث عن الجهات التي يمكنها تقديم هذا التدريب والتواصل معها وتحديد الفترة الزمنية للتنفيذ.

تعمل دائرة التدريب على إعداد سجل خاص بها يتضمن عدة بيانات توضح فيها اسم الموظف واختصاصه ومسماه الوظيفي وعدد التدريبات الحاصل عليها، وأثرها على أدائه لمهامه، إضافة إلى بيانات أخرى تعتبر من متطلبات السجل.

ومن خلال الخطة التدريبية للعام 2023م التي أعدتها دائرة التدريب في وحدة المشاريع والتخطيط تم عقد عدة دورات متخصصة لموظفي الديوان تتلاءم مع مجال اختصاص كل موظف من خلال التعاون مع المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة، أو عن طريق تدريبات فنية يتم التنسيق لها من خلال دائرة التدريب في وحدة التخطيط والمشاريع، حيث تم الترتيب لعدة برامج تدريبية مثل البرنامج التدريبي للموظف الجديد أو البرنامج التدريبي الخاص برؤساء الأقسام والشعب.

دليل الجودة

تشكيل لجنة الجودة والفريق الفني للجودة لإعداد الأدلة وفق النموذج القياسي الموحد بقرار مجلس الوزراء لتوحيد آلية إعداد الأدلة في كافة المؤسسات الحكومية وفق المعايير الدولية، وذلك بعد عقد عدة اجتماعات مع الفريق المختص في مجلس الوزراء بهدف توضيح القضايا المتعلقة بآليات إعداد هذا الدليل والبرامج المستخدمة لذلك، وتم الانتهاء من المرحلة الأولى لإعداد العمليات الإدارية لكل إدارة أو وحدة وتدقيقها واعتمادها من قبل الفريق الفني، وتم عرض مسودة الدليل على لجنة الجودة لمناقشتها وتم اعتمادها بشكل مبدأي، وبعد تسليم المسودة الأولى إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وصولًا للمرحلة النهائية المتعلقة بالتعديل النهائي وإعداد دليل الديوان الموحد.

جائزة التميز الحكومي العربي

يشارك الديوان في جائزة التميز الحكومي العربي التي تم إعدادها بالتعاون بين ديوان الموظفين العام والمنظمة العربية للتنمية الإدارية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتوفير منصة عربية لتبادل أفضل الممارسات والتجارب الحكومية الناجحة، والاحتفاء بالإنجازات العربية في المؤسسات الحكومية وتشجيعًا للفكر الريادي وتطوير أساليب العمل والخدمات المبتكرة، حيث تم تقديم طلب الترشح وفق المعايير والشروط المحددة عن الإنجاز الذي حققه في إنشاء خدمة المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية الذي يعتبر أول قاعدة بيانات قانونية رسمية لدولة فلسطين يتيح للكافة آلية بحث سهلة للوصول إلى كافة التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية بكافة أنواعها.

المشاريع التطويرية

مشـاريع تطويرية

- مشروع التشريعات السارية عبر الحقب التاريخية.
- مشروع تفعيل وإصدار مجلة قانونية محكمة.
- مشروع مسابقة البحث العلمي القانوني – الدورة الأولى للعام 2023م.
- مشروع بريل للأشخاص المكفوفين.

انتهج الديوان تنفيذًا لسياسة رئيس الديوان عملية ممنهجة لتطبيق مشاريع تطويرية سعيًا منه لتعزيز دوره وتمكينه من القيام بواجباته بصورة أكثر جودة وفعالية وتميز، كما تهدف هذه المشاريع التطويرية لتقديم خدمات أفضل للجمهور بكافة فئاته وتعزيز العلاقة معه، حيث تم دراسة عدة مشاريع وهدف كل مشروع وقياس أثاره على المجتمع الفلسطيني، وتم تقديم دراسة أولية لكل مشروع تبين المراحل والنتائج المتوقعة وآليات مقترحة للتنفيذ، وتتمثل هذه المشاريع بالآتي:

مشروع التشريعات السارية عبر الحقب التاريخية

تأتي فكرة هذا المشروع انسجامًا مع رؤيته وأهدافه الاستراتيجية التي تنسجم مع التدخلات السياساتية الوطنية في الأجندة الوطنية للحكومة وأولويات الحكومة، لا سيما دعم وتعزيز الرواية الوطنية الفلسطينية، حيث يؤكد هذا المشروع على أن دولة فلسطين قائمة عبر التاريخ والدليل على هذا التشريعات التي كانت سارية فيها منذ الدولة العثمانية فهي ليست وليدة الصدفة، فهذه التشريعات هي أكبر إثبات على دعم الرواية الفلسطينية وتاريخها، ومع صدور قرار رقم (1) لسنة 2022م باعتبار المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية أول قاعدة بيانات قانونية رسمية حكومية، وبدأ العمل على تحسين وتطوير وتحديث المرجع بشكل مستمر ليكون مصدرًا لكافة البيانات القانونية والتشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية، ونظرًا لعدم وجود هذه التشريعات من مصدرها الحقيقي وإن كانت منشورة في عدة مواقع رسمية إلا أنه يشوب بعضها الخطأ والنقص لعدم توفرها من المصدر فكل موقع لديه عدد مختلف عن الآخر، لذلك يهدف هذا المشروع إلى استقطاب هذه البيانات القانونية (التشريعات) الهامة من مصادرها والحصول عليها بالطرق القانونية الرسمية، وتخزين كافة التشريعات التي صدرت في الحقب التاريخية التي مرت على دولة فلسطين وما زالت سارية إلى يومنا هذا، حيث يساهم في تحقيق هدف تعزيز البنية القانونية لدولة فلسطين وأرشفة هذه التشريعات وحفظها في المرجع وفق برامج وأدوات إلكترونية وتقديمها بشكل مفهرس ومنتظم وفق التصنيف القانوني المعتمد في المرجع، وهكذا سيتم تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني وهو نشر المعرفة القانونية.

وسيتم توثيق كافة التشريعات التي سيتم الحصول عليها وأرشفتها بشكل إلكتروني في المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية وإتاحتها للكافة، ويأتي هذا المشروع الذي مدته ثلاث سنوات (2023 - 2025) من باب التحديث والتطوير المستمر. وبناءً على قرار رئيس الديوان تم تشكيل لجنة توجيهية للمشروع من رؤساء الإدارات والوحدات في الديوان التي عقدت عدة اجتماعات لتحديد معالم تنفيذ المشروع ووضع خطة عمل بأنشطة وإجراءات واضحة، وتم تحديد الشروط المرجعية للجهات التي ستعمل على تنفيذ بعض الأنشطة التي تم وضعها.

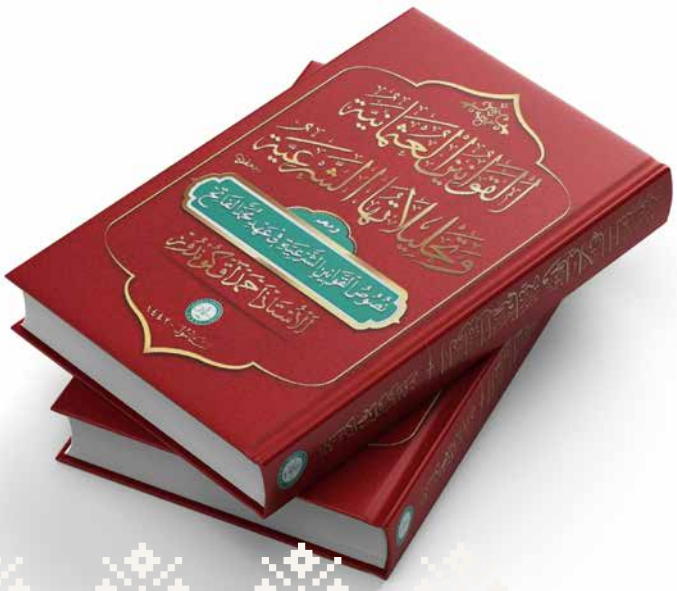

حيث جرى الإعلان حسب الأصول والتشريعات ذات العلاقة وتشكيل اللجان الفنية اللازمة لذلك، حيث تم تشكيل اللجنة التوجيهية للمشروع التطويري لحصر التشريعات السارية برئاسة الأستاذة ريم أبو الرب رئيس الديوان وعضوية الإدارات والوحدات ذات العلاقة.

يعتبر الوضع القانوني في فلسطين بالمقارنة مع دول العالم، من الأوضاع المعقدة والنادرة في آن واحد، ويعود ذلك إلى تعدد الجهات التي حكمت فلسطين عبر التاريخ، والذي أدى بدوره إلى تنوع الأنظمة القانونية التي سادت فيها، وقد أثر كل ذلك على البناء السياسي والقانوني في فلسطين، ونظرًا لصعوبة العثور على هذه التشريعات بشكل عام، نتيجةً لعدم وجودها لدى جهة رسمية متخصصة أو شاملة في أي مكان في الأراضي الفلسطينية، وعدم وجود مجموعات نهائية من القوانين السارية، سيتم من خلال هذا المشروع العمل على محورين رئيسيين، هما: حصر التشريعات السارية وتوفيرها، وتحليل وتقييم موقع المرجع الإلكتروني بهدف خلق ذاكرة إلكترونية للتشريعات الفلسطينية باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات الجديدة، يتم تطويرها في ديوان الجريدة الرسمية كجزء من مهمته للمساهمة في نشر المعرفة القانونية، من خلال تسهيل الوصول إلى جميع المعلومات القانونية، وتقديمها في شكل مفهرس ومنظم، مما سيؤدي بدوره إلى فك التشابك الناجم عن تعدد التشريعات والأنظمة القانونية المختلفة في فلسطين، ومتابعة تطور أي موضوع قانوني خلال السنوات والحقب المختلفة، وتوفير مصدر بحث غني للباحثين. من هنا يعتبر هذا المشروع هو أحد المشاريع الكبرى التي يقوم بها ديوان الجريدة الرسمية.

مشروع مسابقة البحث العلمي القانوني

الدورة الأولى للعام 2023

يهدف الديوان إلى رعاية البحث العلمي القانوني لدعم وتشجيع جميع الباحثين القانونيين في استمرارية البحث وزيادة المعرفة، وذلك لتعزيز ونشر ثقافة البحث العلمي، ويشكل إعداد الدراسات والأبحاث العلمية محورًا من محاور عمل ديوان الجريدة الرسمية، بحيث يهدف إلى تطوير المنظومة التشريعية في فلسطين ونشر الثقافة القانونية من خلال نشر وتقديم الدراسات والأبحاث للباحثين والمهتمين بالجوانب القانونية، ويأتي ذلك انسجامًا مع الخطة الاستراتيجية للديوان ورؤيته في دعم البحث العلمي القانوني وتعزيز القدرات البحثية للباحثين القانونين، وعليه أطلق الديوان بالتنسيق والتعاون مع وزارة التعليم العالي مسابقة بحثية خاصة في المجالات القانونية، سعيًا منه للإسهام في تشجيع الإبداع وحل المشكلات وإنتاج المعرفة لتعزيز ونشر ثقافة البحث العلمي لا سيما في المجال القانوني، وتأتي هذه المسابقة تحت إطار (تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وصناعة التشريع) في ثلاثة مجالات، هي: (الإدارة العامة في المجال القانوني، معايير حقوق الأنسان، جودة التشريعات)، وتم إطلاقها وفقًا للأصول والإجراءات المتبعة، وتم تخصيص جوائز للمراكز الثلاث الفائزة من كل مجال.

وقد شكلت لجنة توجيهية برئاسة رئيس الديوان وعضوية ممثلين عن ديوان الجريدة الرسمية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتم إغلاق باب التقديم لهذه المسابقة في 19/9/2023م، بعد أن تم تمديدها بناءً على طلب الفئة المستهدفة، وتقدم للمسابقة أكثر من (60) بحثًا ودراسة قانونية، وتم اختيار المقيمين لهذه الأبحاث بقرار من اللجنة التوجيهية وإبلاغهم بهذا القرار.

وبناءً على نتائج المقيم تم اختيار الأبحاث والدراسات القانونية الفائزة بالمراكز الثلاث لكل محور، وتم عقد اجتماع مع لجنة المقيمين لتوضيح هدف المسابقة ووضع المعايير الأساسية في عملية التقييم، وتم توزيع الأبحاث على المقيمين وفقًا للمحور المتخصص به كل مقيم، وتم استلام النتائج بتاريخ 05/11/2023م وتم الترتيب للإعلان عن النتائج بالشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ويسعى الديوان إلى استمرار هذه المسابقة في عام 2024م لدورها في تعزيز وتنمية البحث العلمي القانوني.

مشروع بريل للأشخاص المكفوفين

يسعى الديوان منذ إنشائه إلى تعزيز الفئات ذات الإعاقة والمساهمة مع الجهات ذات العلاقة في دمجهم في المجتمع، ويأتي ذلك انسجامًا مع الهدف الاستراتيجي الثاني للديوان (المساهمة في نشر المعرفة القانونية) وضمان وصول جميع التشريعات التي تنشر في الجريدة الرسمية إلى كافة فئات المجتمع وخاصة الفئات المهمشة والتي تعاني من ظروف معينة.

ومن هنا انطلقت فكرة مشروع بريل لطباعة التشريعات التي تخص المعاقين بنظام بريل كون هذه اللغة سلاح يتسلح بها الكفيف، وهي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع الكفيف أن يقرأ من خلالها اللغة المكتوبة، وبذلك تكون هذه التشريعات (القوانين والقرارات بقانون، والمراسيم والقرارات الرئاسية، وقرارات مجلس الوزراء) وسيلة للتواصل والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للمكفوفين، وبالتالي توعيتهم بخصوص حقوقهم وزيادة تمكينهم اجتماعيًا وإدماجهم في المجتمع، وقد تم التعاون مع جمعية فلسطين للمكفوفين لتحويل التشريعات التي تم تجمعيها لطريقة بريل.

وقد تم تمويل هذا المشروع من الموازنة الخاصة بالديوان، حيث تم إعداد بطاقة المشروع التي تتضمن فكرة المشروع وأهدافه، وتم تجميع كافة التشريعات ذات العلاقة وتصميم الكتيب وإجراء المراجعة اللازمة قبل طباعتها.

مشروع تفعيل وإصدار مجلة قانونية محكمة

يسعى الديوان إلى تعزيز مكانة البحث العلمي القانوني لدى دولة فلسطين على المستوى الوطني مما يكسبه مكانة مرموقة وينمي دوره في بناء المعرفة ونشر الثقافة القانونية في سبيل خدمة المجتمع، فمن خلال دائرة الدراسات والأبحاث نهدف إلى زيادة الإنتاج العلمي المعرفي والرقي بمنظومة البحث العلمي القانوني لتقديم مخرجات قانونية بحثية متميزة تسهم في تطوير المعرفة وتنمية المجتمع من خلال توفير بيئة جاذبة ومحفزة لدعم التميز والإبداع والابتكار للباحثين، والتوظيف الأمثل للشراكة العلمية الفاعلة، ومن هنا انطلقت فكرة مشروع إعادة تفعيل مجلة القانون والقضاء لتكون مرجعًا قانونيًا وثقافيًا للكافة وخاصة العاملين في مجال القانون، وتكون إحدى المجلات العلمية العربية المتخصصة في العلوم القانونية.

فقد أصدر الديوان مجلة القانون والقضاء كمجلة علمية دورية متخصصة بنشر البحوث والدراسات القانونية، وصدر أول عدد في ابريل من العام 2000م، واستمرت فترة الإصدار من عام 2000م لغاية عام 2005م، حيث أصدر الديوان ثمانية عشر عددًا، وتشكل للمجلة آنذاك هيئة استشارية وهيئة تحرير، وتهدف المجلة إلى خلق فقه قانوني مشترك من خلال:

- المساهمة في نشر الثقافة القانونية من خلال نشر الآراء والأفكار التي تساعد على إثراء الفكر القانوني الفلسطيني.
- مساعدة الباحثين في الاطلاع على الأبحاث والدراسات القانونية المتخصصة، خاصة في المسائل المستحدثة.
- وجود مرجع علمي موثوق للحصول على الدراسات والأبحاث الصادرة عنها.

وعليه وضع الديوان خطة عمل لتنفيذ هذا المشروع وبدأ في أولى هذه الخطوات من خلال عقد اجتماع مع عمداء كليات القانون في الجامعات الفلسطينية للتشاور حول إعداد تفعيل المجلة وآلية إطلاق المجلة، إضافة إلى عقد اجتماعات مع عمداء البحث العلمي في كل من جامعة الاستقلال والجامعة الأمريكية لتكون هذه الاجتماعات النواة التي سيتم الانطلاق منها في إتمام كافة الخطوات اللازمة للتحضير لإطلاق الحملة.

وقد حدد الديوان الاتي:

- اسم المجلة التي ستطلق في عام 2024م (مجلة ديوان الجريدة الرسمية للأبحاث القانونية).
- نطاق المجلة من خلال تحديد القضايا التي ستتناولها المجلة.
- تشكيل لجنة داخلية لمتابعة كافة الأمور الفنية واللوجستية للبدء بالتحضير لإصدار أول عدد من المجلة.

الديوان في صور

الديوان في صور

الفرص والتحديات

بعد استعراض تقرير الإنجاز لديوان الجريدة الرسمية للعام 2023 التي حققها خلال هذه الفترة القصيرة منذ إقرار قرار بقانون الجريدة الرسمية، وصدور مرسوم بتعيين الأستاذة ريم أبو الرب رئيسًا للديوان، نستطيع القول إننا أصبحنا على مقدرة بالتنبؤ بالمستقبل واستشرافه واقتراح الآليات والأدوات التي تسرّع الوصول له بما يتوافق مع الخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية.

الفرص

- وجود قيادة حكيمة تدعم الديوان بإدارته ذات طاقة إبداعية تمنح الأولوية للمورد البشري في الديوان باعتباره الأساس في تطور الديوان، وتعد من أهم الفرص التي يمكننا استثمارها.
- إدارة متخصصة قوية وواعية داعمة للعمليات الإدارية الهادفة إلى تنمية الديوان والمتمثلة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمتابعة.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على الصعيدين المحلي والدولي، وإنشاء شراكات محلية وإقليمية وعالمية فاعلة لخلق فرص تعاون مستقبلية جديدة تواكب التغيرات العالمية.
- تنظيم مؤتمر الديوان الأول على المستوى الوطني والدولي للاستفادة من تجارب الدول المشابهة لواقعنا المهني.
- وجود كادر قانوني متخصص ومتميز بأدائه لمهامه.
- اعتماد المشاريع التطويرية ضمن الموازنة السنوية للديوان.

التحديات

يواجه الديوان العديد من التحديات التي تعيق تقدمه بالنحو المطلوب كمؤسسة قانونية متخصصة، تتمثل بالآتي:

- عدم وجود هيكل تنظيمي.
- عدم الوعي الكامل بواقع الديوان ومهامه واختصاصاته وفق القرار بقانون.
- تحديات مالية تتمثل بقلة التمويل الخارجي.
- تحديات تشريعية تتمثل في قصور التشريع الناظم لعمل الديوان بعدم إدراج كافة التخصصات النوعية التي يختص بها الديوان.
- الانقسام السياسي الداخلي.

لذلك لا بد لنا من العمل على تعزيز التعاون البنّاء لإيجاد حلول مبتكرة لهذه التحديات من خلال استشراف المستقبل واستكمال مسيرة العطاء.

إطلـع وتابـع كـل مـا ينشر فـي

الجريـدة الرسـمية

المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية
ELECTRONIC REFERENCE FOR THE OFFICIAL GAZETTE

يمكنكـم زيـارة المرجـع الإلكترونـي
للجريدة الرسـمية علـى الرابط الآتي

https://mjr.lab.pna.ps

الملاحق

الملاحق

- قرار بقانون رقم (33) لسنة 2022م بشأن ديوان الجريدة الرسمية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2022م باعتماد المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية قاعدة بيانات قانونية رسمية لدولة فلسطين.
- قرار رقم (1) لسنة 2022م بتحديد بدل الاشتراك في الجريدة الرسمية وأسعار بيعها والية تحصليها.

عدد ممتاز (27) الوقائع الفلسطينية 2022/07/24

قرار بقانون رقم (33) لسنة 2022م
بشأن ديوان الجريدة الرسمية

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

استنادًا للنظام الأساس لمنظمة التحرير الفلسطينية،
وللقانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته،
وبعد الاطلاع على قانون الجريدة الرسمية رقم (29) لسنة 1949م،
وعلى قانون رقم (4) لسنة 1995م بشأن إجراءات إعداد التشريعات،
وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي،
وعلى القرار الرئاسي رقم (286) لسنة 1995م بشأن تشكيل ديوان الفتوى والتشريع،
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (58) لسنة 2005م،
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2014م،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقًا للمصلحة العامة،

أصدرنا القرار بقانون الآتي:

مادة (1)

لغايات تطبيق أحكام هذا القرار بقانون، يكون للكلمات والعبارات الواردة فيه المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:

الدولة: دولة فلسطين.
الرئيس: رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
الديوان: ديوان الجريدة الرسمية.
رئيس الديوان: رئيس ديوان الجريدة الرسمية.
الجريدة الرسمية: الوقائع الفلسطينية، وهي الأداة الرسمية لنشر القوانين والأنظمة، والأحكام والقرارات الدستورية، والإعلانات وأي مواد تنص القوانين على نشرها في الجريدة الرسمية.

مادة (2)

1. ينشأ بموجب أحكام هذا القرار بقانون ديوان يسمى "ديوان الجريدة الرسمية"، يتمتع بالشخصية الاعتبارية، والذمة المالية، والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات لتحقيق الأهداف والمهام التي أنشئ من أجلها، ويعتبر الديوان الخلف القانوني والواقعي لديوان الفتوى والتشريع، ويؤول إليه مخصصاته وممتلكاته وموجوداته وأمواله وحقوقه وموظفيه.
2. يعتبر الديوان أحد مؤسسات الدولة، ويدرج كبند على الموازنة العامة للدولة.
3. تنحصر أعمال الديوان ضمن المهام والصلاحيات التي يحددها هذا القرار بقانون والتشريعات ذات العلاقة.
4. يكون المقر الرئيس الدائم للديوان في مدينة القدس، والمؤقت في محافظتي رام الله والبيرة وغزة.

مادة (3)

1. يتكون الديوان من رئيس الديوان وعدد كافٍ من شاغلي الوظائف الإشرافية والتنفيذية، من التخصصات الفنية والإدارية.
2. يعين رئيس الديوان بقرار من الرئيس بناءً على تنسيب من مجلس الوزراء، ويكون له الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدائرة الحكومية بموجب التشريعات النافذة، ويكون تدرجه من (A1-A2).
3. تنظم الوظائف في الديوان بموجب هيكل تنظيمي وبطاقات وصف وظيفي، ويطبق على موظفي الديوان قانون الخدمة المدنية النافذ ولوائحه التنفيذية والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

مادة (4)

يختص الديوان بالآتي:

1. دراسة التشريعات المحالة إليه من الجهات المختصة للنشر في الجريدة الرسمية، واقتراح التعديلات القانونية واللغوية والفنية عليها، بما يتفق وأحكام القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة، وبما لا يغير من جوهرها والغاية المستهدفة منها، وذلك بالتشاور مع الجهات المختصة وذات العلاقة، تمهيدًا لنشرها.
2. إعداد وتحضير الأعداد العادية والممتازة من الجريدة الرسمية، الورقية منها والإلكترونية، ونشرها وفقًا لأحكام هذا القرار بقانون.
3. إعداد وتطوير المراجع الإلكترونية الخاصة بالتشريعات الفلسطينية، ونشرها للكافة.

مادة (5)

1. توزع أعداد الجريدة الرسمية على جهات الدولة الرسمية مجانًا.
2. يحدد بدل الاشتراك في الجريدة الرسمية لغير الجهات المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة، وأسعار بيعها، وآلية تحصيلها، بقرار من وزير المالية.

مادة (6)

1. تعد الموازنة السنوية للديوان وفقًا لقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية النافذ.
2. يتمتع الديوان بالإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية وفقًا للتشريعات النافذة.
3. يخضع الديوان للجهات الرقابية ولتشريعات الرقابة والأنظمة المالية والمحاسبية المعمول بها في الدولة.

مادة (7)

1. يلغى قانون الجريدة الرسمية رقم (29) لسنة 1949م.
2. يلغى قانون رقم (4) لسنة 1995م بشأن إجراءات إعداد التشريعات.
3. يلغى القرار الرئاسي رقم (286) لسنة 1995م بشأن تشكيل ديوان الفتوى والتشريع.
4. يلغى قرار مجلس الوزراء رقم (58) لسنة 2005م.
5. يلغى قرار مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2014م.
6. يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار بقانون.

المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية
ELECTRONIC REFERENCE FOR THE OFFICIAL GAZETTE
mjr.lab.pna.ps

مادة (8)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2022/07/02 ميلادية
الموافق: 03/ذو الحجة/1443 هجرية

محمود عباس
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2022م باعتماد المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية قاعدة بيانات قانونية رسمية لدولة فلسطين.

قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2022م
باعتماد المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية
قاعدة بيانات قانونية رسمية لدولة فلسطين

مجلس الوزراء،

استنادًا لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته،

وبناءً على تنسيب رئيس ديوان الفتوى والتشريع،

وعلى الصلاحيات المخولة لنا،

وتحقيقًا للمصلحة العامة،

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2022/03/14م، الآتي:

مادة (1)

اعتماد المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية قاعدة بيانات قانونية رسمية لدولة فلسطين، اعتبارًا من تاريخ 2022/03/20م.

مادة (2)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2022/03/14 ميلادية
الموافق: 11/شعبان/1443 هجرية

د. محمد اشتية
رئيس الوزراء

العدد 197 قرارات وزارية 2022/12/26

قرار رقم (1) لسنة 2022م
بتحديد بدل الاشتراك في الجريدة الرسمية وأسعار بيعها وآلية تحصيلها

وزير المالية،

استنادًا لأحكام القرار بقانون رقم (33) لسنة 2022م بشأن ديوان الجريدة الرسمية، لا سيما أحكام المادة (2/5) منه،

وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،

وتحقيقًا للمصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:

مادة (1)

1. يجوز لأي شخص الاشتراك في الجريدة الرسمية بعد تعبئة قسيمة الاشتراك، وتسديد بدل الاشتراك مسبقًا وفق الآتي:
   أ. بدل الاشتراك السنوي بمبلغ (210) شيكل.
   ب. بدل الاشتراك نصف السنوي بمبلغ (130) شيكل.
2. يجوز للمشترك في الجريدة الرسمية الحصول على أعداد الجريدة الرسمية للسنوات السابقة وفق الآتي:
   أ. دفع مبلغ (120) شيكل ثمن جميع الأعداد الصادرة في سنة معينة.
   ب. دفع مبلغ (10) شيكل ثمن أي عدد يرغب في شرائه.

مادة (2)

يكون سعر بيع النسخة الواحدة من عدد الجريدة الرسمية على النحو الآتي:

1. العدد المكون من صفحات لا تتجاوز (176) صفحة بمبلغ (25) شيكل.
2. العدد المكون من صفحات ما بين (177 - 200) صفحة بمبلغ (35) شيكل.
3. العدد المكون من صفحات ما بين (201 - فما فوق) بمبلغ (45) شيكل.

مادة (3)

1. يتم بيع أعداد الجريدة الرسمية وفقًا لأحكام النظام المالي المعمول به، وبموجب وصولات رسمية.
2. يتم إيداع بدل الاشتراك أو ثمن الأعداد المباعة في حساب الخزينة العامة.

مادة (4)

1. يلغى قرار وزير المالية رقم (1) لسنة 2012م.
2. يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار.

المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية
ELECTRONIC REFERENCE FOR THE OFFICIAL GAZETTE
mjr.lab.pna.ps

الرقم المرجعي: 2022-12-197

مادة (5)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2022/12/08 ميلادية
الموافق: 14/جمادى الأولى/1444 هجرية

شكري بشارة
وزير المالية

ديوان الجريدة الرسمية
OFFICIAL GAZETTE BUREAU

ديوان الجريدة الرسمية
Official Gazette Bureau

الماصيون - مقابل دوار الميلينيوم
فلسطين، رام الله
022971654
022986007
info@ogb.gov.ps
www.ogb.gov.ps
Lab.Palestine